

الفصل الأول

حتى عند النجاة

كثرت كتابات نحاة العربية حول (حتى)، فأطال فيها بعضهم وفصل، وأوجز فيها بعضهم الآخر وأجل، وخصّها بعضهم بأبوابٍ مستقلة⁽¹⁾، وقد وضعوا لها أقسامًا وأصولًا، وقعدّوا لها قواعد وأحكامًا، وحدّدوا لها معاني عديدة، تختلف بحسب أقسامها، واختلفوا حولها اختلافات تبدأ من أصلها وصيغتها، وتنتهي بشواهداها وأبسط أمثلتها.

ومن هنا فإن نقطة البداية في دراسة (حتى) ينبغي أن تنطلق من البحث في ماهيتها، والتعرّف على أقسامها، والكشف عن معانيها في كل قسم، وبيان عملها فيه إن كانت عاملة، مع التأمّن في بحث الجزئيات ومناقشة ما يعترض طريقنا من خلافات، والعمل على تبين وجه الصواب فيها، وصولاً إلى نظرة كلية نرى بها (حتى) في بساطة ووضوح.

التعريف بـ (حتى) :

نقل صاحب «اللسان» قول بعضهم: إنّ (حتى) فعلٌ منّ الحت؛ وهو الفراغ من الشيء، كما أن (شتى) فعلٌ من الشّت، ولكنه ردّ ذلك القول بأنها لو كانت كذلك لجازت فيه الإمالة، وإنما هي حرف، وليست اسمًا ولا فعلاً⁽²⁾، والجميع على عدم جواز إمالة (حتى)⁽³⁾، وإن نقل أبو حيّان⁽⁴⁾ أن إمالة (حتى) لغة يمنية⁽⁵⁾.

(1) انظر منها: سيبويه 3/ 16-27، والمقتضب 2/ 37-42، والأصول؛ لابن السراج 1/ 425-429، والجمل في النحو؛ للزّجاجي، ص 66، 191، واللمع؛ لابن جني، ص 162-164.

(2) انظر: لسان العرب (حتت).

(3) انظر؛ الجني الداني؛ للمرادي، ص 558.

(4) هو: أثير الدين محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، أخذ النحو عن أبي جعفر بن الزُّبير وابن الضائع، كما أتقن علوم التفسير والحديث والقراءات والتاريخ، وقد تنقّل بين كثير من الأقطار حتى استقرّ به المقام في القاهرة سنة 710هـ، وتولّى بها التدريس والإقراء حتى تُوفّي سنة 745هـ، ومن مصنفاته: «الارتشاف» في النحو، ومختصره، وشرح التسهيل لابن مالك، ومنهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك، واللمحة البدرية.. وله في التفسير: البحر المحيط. انظر في ترجمته: شذرات الذهب 6/ 145، والبدر الطالع؛ للشوكاني 2/ 289، وبغية الوعاء؛ للسيوطي، ص 121.

(5) انظر: ارتشاف الدرب من لسان العرب؛ لأبي حيّان 2/ 469.

وينص سيبويه⁽¹⁾ على أنَّ (حتى) حرف بسيط، غير مرَّكَّب، وقد مثَّل لما كان مثله نحو (شَرَوْى) ⁽²⁾.

وعامة العرب ينطقون (حتى) بالحاء المهملة، وقد وردت لغة أخرى فيها؛ بإبدال حائها عيناً، وبها قرأ بعضهم قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ ⁽³⁾، وقد نسب ابن جنى ⁽⁴⁾ هذه القراءة ⁽⁵⁾ إلى عبد الله بن مسعود ⁽⁶⁾، ولعلَّ هذا الإبدال يرجع إلى أنَّ كلا الحرفين من أحرف الخلق؛ حتى يقول ابن جنى: «لولا بَحَّة في الحاء لكانت عيناً» ⁽⁷⁾، وقد نُسبت هذه اللغة إلى هزيل وثقف ⁽⁸⁾.

(1) هو: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر؛ أخذ النحو والأدب عن: الجليل ويونس بن حبيب وأبى الخطاب الأخفش الأكبر وعيسى بن عمر، وقَدِمَ بغداد وناظر بها الكسائي، تُوِّفَّ سنة 180 هـ، أَلَفَ الكتاب في النحو، وهو أعظم ما صُنِّفَ في هذا العِلْم. انظر في ترجمته: معجم الأدباء 16/ 114 - 127، والوفيات 1/ 238 - 239 وغيرها.

(2) انظر: سيبويه 3/ 332.

(3) [يوسف: 35، والمؤمنون: 25، 54، والصفاء: 174، 178، والذاريات: 43].

(4) هو: أبو الفتح عثمان بن جنى؛ نحوى، صرفى، لغوى، أكثر من الأخذ عن: أبى على الفارسى، وصاحب المتنبي، وشرَّح ديوانه، تُوِّفَّ سنة 392 هـ، ومن مؤلفاته: الخصائص، وسر صناعة الإعراب، واللمع، والتصريف الملوكى، وغيرها. انظر في ترجمته: معجم الأدباء 12/ 82 - 115، والبعية؛ ص 322، وغيرهما.

(5) انظر: المحتسب؛ لابن جنى 1/ 343.

(6) عبد الله بن مسعود بن الحارث الهذلى؛ أحد السابقين للإسلام، وهو ممن شهد بدرًا وغيرها، عرض القرآن على النبى ﷺ، وتُوِّفَّ سنة 32 هـ. انظر في ترجمته: غاية النهاية؛ لابن الجزرى 1/ 458، 2/ 294.

(7) سر صناعة الإعراب؛ لابن جنى 1/ 241.

(8) انظر: كافية الرضى 2/ 324، والحروف العاملة في القرآن الكريم؛ ص 568.

تعريفات (حتى) عند النحاة:

تتجه تعريفات (حتى) عند عامة النحاة إلى أحد اتجاهين:

الأول: ما يدور حول أقسامها من حيث العمل أو عدمه.

الثاني: ما يدور حول المعاني التي تؤديها في التراكيب.

فمن الأول ما عرّفها به الرماني⁽¹⁾ بقوله: «هى من الحروف التى تعمل مرة، ولا تعمل أخرى...»⁽²⁾.

ومثله ما عرّفها به الزّجاجي⁽³⁾، حيث يقول: «(حتى) تكون عاطفة، وجازّة، وناصفة...»⁽⁴⁾. وكذلك ابن أم قاسم المرادي⁽⁵⁾؛ الذى يقول: «حرف له عند البصريين ثلاثة أقسام:

(1) هو: أبو الحسن على بن عيسى بن على بن عبد الله؛ وُلِدَ ببغداد سنة 296هـ، أخذ النحو عن الزّجاج وابن السراج وابن دريد وغيرهم، تُوفّي ببغداد سنة 384هـ، من مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، وشرح المقتضب للمبرد، وشرح الأصول لابن السراج، والمبتدأ في النحو، ومعاني الحروف، وغيرها. انظر في ترجمته: طبقات الزبيدي؛ ص 130، ونزهة الألباء؛ ص 389، والفهرست؛ ص 90، وغيرها.

(2) معاني الحروف؛ للرماني ص 119.

(3) هو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزّجاجي، وُلِدَ بالبصرة، ورحل إلى بغداد وأخذ عن شيخه الزّجاج الذى لُقّب بلقبه نسبةً إليه، ولقى ابن السراج، والأخفش الأصغر وغيرهما، وتنقّل بين الأقطار يدرس ويصنف، وتُوفّي سنة 339هـ من مصنفاته: الجُمْل في النحو، والإيضاح عن علل النحو، وكتاب اللامات، والأمل، ومجالس العلماء، وحروف المعاني وغيرها. انظر في ترجمته: طبقات الزبيدي؛ ص 129، وإنباه الرواة؛ للقفطي 2/ 160، وفيات الأعيان؛ لابن خلكان 3/ 136 وغيرها.

(4) حروف المعاني؛ للزّجاجي، ص 64.

(5) هو: بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن على، ويُنسب إلى قبيلة مراد، وقد رحلت جدته لأبيه إلى مصر فنُسب إلى جدته؛ وفيها أخذ عن: أبي حيّان الأندلسي، والسراج الدمنهوري، ومجد الدين التستري وغيرهم، وبرع في علوم العربية والتفسير والفقه والأصول والقراءات، تُوفّي سنة 749هـ، من مصنفاته: شرح الألفية، وشرح التسهيل، وإعراب القرآن، وشرح الجزولية، والجنى الدانى في حروف المعاني وغيرها. انظر في ترجمته: شذرات الذهب 6/ 160، الدرر الكامنة 2/ 32، وغاية النهاية 1/ 227، وهدية العارفين 1/ 286 وغيرها.

تكون حرف جر، وحرف عطف، وحرف ابتداء»⁽¹⁾.

ومن الاتجاه الثانى ما عرّفها به ابن هشام⁽²⁾ بقوله: «(حتى) حرف يأتى لأحد ثلاثة معان: الغاية..»⁽³⁾.

والحق أنّ كلا الاتجاهين متداخلان، فإنّ معانى (حتى) تختلف لاختلاف أقسامها، التى تتحدّد طبقاً لمواضعها من التراكيب، والتى ينبنى عليها عملها أو عدم عملها فيما تدخل عليه من الكلام.

ولذا فإننا نبدأ بذكر أقسام (حتى)؛ كى تحمل فى طياتها المعانى التى ترد لها، متضمنة الأحكام التفصيلية لكلّ قسم منها، مع ذكر ما يكون بين هذه الأقسام من علاقات اتفاق أو اختلاف.

أقسام (حتى):

اختلف النحاة فى أقسام (حتى)؛ فهى عند البصريين على ثلاثة أقسام: جازّة، وعاطفة، وابتدائية.. وزاد الكوفيون قسماً رابعاً: هو (حتى) الناصبة للمضارع؛ إذ هى عندهم ناصبة للمضارع بنفسها كما سسيجىء.. وزاد بعض النحاة قسماً خامساً: هو (حتى) التى بمعنى الفاء. ونحن سنعرض هذه الأقسام جميعها ونناقشها - إن شاء الله تعالى -:

(1) الجنى الدانى فى حروف المعانى؛ ص 542.

(2) هو: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، الأنصارى المصرى، وُلِدَ بالقاهرة سنة 708 هـ، أخذ عن كثيرين، ثم طارت شهرته فى الآفاق، تُوفّي بالقاهرة سنة 761 هـ، ومن مصنفاته الذائعة الصيت: مغنى اللبيب، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، وشذور الذهب، وقطر الندى وبل الصدى، وشرح مجمل الزّجاجى، والأعراب عن قواعد الإعراب وغيرها. انظر فى ترجمته: شذرات الذهب 6/ 191، والذّرر الكامنة؛ لابن حجر 7/ 308، وبغية الوعاة؛ للسيوطى، ص 293 وغيرها.

(3) مغنى اللبيب؛ لابن هشام 1/ 111.

(أ) - (حتى الجارة) :

وقد اتفقوا على أن معناها هنا: انتهاء الغاية⁽¹⁾ .. ولكنهم اختلفوا في عامل الجرّ في مدخولها من الأسماء على ثلاثة أقوال:

الأول: مذهب الخليل⁽²⁾ وسيبويه وعامة البصريين وبعض الكوفيين؛ وهو أن (حتى) هي الجارة بنفسها، فهي عندهم حرف جرّ بمنزلة (إلى)⁽³⁾.

الثاني: مذهب الكسائي⁽⁴⁾؛ فهو يرى أن (حتى) ليست هي الجارة وإنما جرّ ما بعدها بحرف جرّ مقدّر؛ وقد نص على ذلك في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: 5] فقال: إنّ الخفض بـ (إلى) المضمر⁽⁵⁾.

(1) انظر: سيبويه 4/ 231، والمقتضب 2/ 40، وأصول ابن السراج 1/ 424، ومعاني القرآن؛ للفراء 1/ 137، وحروف المعاني؛ للزجاجي، ص 64، ومعاني الحروف؛ للرماني، ص 119.

(2) هو: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، نحوي، لغوي، أول من ابتكر علم العروض، وكان معروفاً بالعرفّة والزهد والورع، وهو أستاذ سيبويه، من مؤلفاته: العروض، والشواهد، والنقط والشكل، والعين، والإيقاع، والجمل، تُوفّي سنة 170 هـ. انظر ترجمته في: معجم الأدباء 11/ 72-77، وإنباه الرواة 1/ 341-347 وغيرهما.

(3) انظر: المراجع النحوية السابقة، وانظر: الجمل؛ للزجاجي، ص 67، واللمع؛ لابن جني، ص 162، والتسهيل؛ لابن مالك، ص 146.

(4) هو: أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، فارسي الأصل، وُلِدَ بالكوفة ونشأ بها يلزم حلقات القراء، ثم رحل إلى البادية والبصرة، وسمع من: عيسى بن عمر ويونس بن حبيب وأبى عمر بن العلاء والخليل بن أحمد، ثم رحل إلى البادية مرة أخرى ثم عاد إلى الكوفة فاشتغل بالقراءة والنحو، وطار صيته، من مؤلفاته: مختصر النحو، وكتاب الحدود في النحو، وما تلحن فيه العوام، تُوفّي بالري سنة 189 هـ. انظر في ترجمته: طبقات الزبيدي، ص 138، ومعجم الأدباء 13/ 168، وإنباه الرواة 2/ 256.

(5) انظر: شرح المفصل؛ لابن يعيش 8/ 17، وشرح الكافية؛ للرضي 2/ 324.

الثالث: مذهب الفراء⁽¹⁾؛ وهو أنَّ (حتى) تخفّض ما بعدها، ليس بذاتها، وإنما لنيابتها عن (إلى)، كما نابت «واو» القسم عن «الباء»، «وواو» (رب) عن (رب)، وربما أظهروا (إلى) بعد (حتى) في بعض المواضع؛ قالوا: جاء الخبر حتى إلينا، جمعوا بينهما على تقدير إلغاء أحدهما⁽²⁾. والصحيح ما ذهب إليه الخليل وسيبويه ومن تبعهما؛ وذلك بثلاثة أدلة:

أولهما: أنه يؤدّي إلى إبطال المعنى الذي وُضِعَتْ له (حتى) في دخولها على الأسماء؛ فهي قد وُضِعَتْ ليكون ما بعدها من جنس ما قبلها، وأن يكون غاية بعيدة له، فأنت تقول: «قاتلت السباع حتى الأسود»؛ فالأسود من جملة السباع، وهي بعيدة في غايتها عنها، وتقول: اجترأ على الناس حتى الصبيان، فالصبيان كذلك من جملة الناس، واجترأ الصبيان أبعد تأثيراً في النفوس من اجترأ عامة الناس، و (إلى) لا تكون كذلك⁽³⁾.

وثانيهما: إنَّ ما بعد (حتى) وُجِدَ مخفوضاً؛ كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ مَطَلْعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: 5]، ولم تقم الدلالة على تقدير حرف جر قبله، فكانت (حتى) هي الجارّة بنفسها قياساً⁽⁴⁾.

وثالثهما: قولهم: «حتام»؟ بحذف ألف (ما) الاستفهامية، ومعلوم أن هذه الألف لا تُحذف إلّا إذا سبقت (ما) بجارٍّ اسمي أو حرفي، كقولهم: «مجيء م جئت»؟ قولهم: «بِم؟ ولم؟ وفيم؟» فقولهم: «حتام»؟ دليل على أن (حتى) هي الجارّة بنفسها⁽⁵⁾.

(1) هو: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، وُلِدَ بالكوفة وبها نشأ، وأخذ عن: قيس بن الربيع، وأبي بكر ابن عياش، والكسائي، وقيل: إنه أخذ عن يونس بن حبيب، وأنه كان يلزم كتاب سيبويه... تبوأ مكانة عالية حتى قيل: هو أمير المؤمنين في النحو، تُوفّي سنة 207 هـ، من تأليفه: الحدود، والجمع والتثنية في القرآن، والمذكر والمؤنث، والمصادر في القرآن، ومعاني القرآن وغيرها. انظر في ترجمته: الفهرست؛ ص 66-77، وفيات الأعيان 5/ 225 وغيرها.

(2) انظر: ارتشاف الضرب؛ لأبي حيّان 2/ 466، والجنى الداني، ص 542، والأصناف في مسائل الخلاف - المسألة الثمانين 2/ 579-584.

(3) انظر: شرح المفصل؛ لابن يعيش 8/ 17.

(4) انظر: الإنصاف - المسألة الثالثة والثمانين 2/ 597-602.

(5) انظر: شرح المفصل؛ لابن يعيش 8/ 17، وأوضح المسالك؛ لابن هشام 4/ 350.

وأقول: قد يُضاف إلى هذه الأدلة الثلاثة دليلٌ رابع؛ وهو: أن حذف حرف الجر مع إبقاء عمله في غير ما عهد غير قياسي، وإنما هو من الشاذ الذي لا يأتي إلا في ضرورة الشعر؛ كقوله:

إذا قيل أي الناس شرّ قبيلة أشارت كليب بالأكف الأصابع⁽¹⁾
أي إلى كليب⁽²⁾.

أنواع مجرورها :

والمجرور بـ (حتى) نوعان: اسمٌ صريح ظاهر؛ كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف: 35، المؤمنون: 25، 54، الصافات: 174، 178، الذاريات: 43]، و ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: 5]، أو مصدر مؤول من (أن) المضمرة والفعل المضارع المنصوب بها عند البصريين؛ كما في قوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِمِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ الْبَنَامُ﴾ [طه: 91]⁽³⁾.

وزاد ابن مالك⁽⁴⁾: المصدر المؤول من (أن) والفعل الماضي؛ وجعل منه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ عَفَا وَأَقَالُوا﴾ [الأعراف: 95]⁽⁵⁾. وردّه أبو حيّان؛ وقال: أن ابن مالك قد وَهَمَ فيه، لأن (حتى)

(1) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ص 362، وهو من شواهد الارتشاف 472/2، وأوضح المسالك؛ لابن هشام 178/2، وشرح التصريح 312/1، وشرح الأشموني 90/2، وشواهد العيني؛ رقم 305، وشرح ابن عقيل 38/2 - والشاهد هنا جرّ (كليب) بحرف جر مقدر؛ أي إلى كليب، وهو من ضرورات الشعر ولا يجوز في سعة الكلام فضلاً عن أن يحمل عليه كلام الله تعالى.

(2) انظر: الارتشاف 472/2، وأوضح المسالك 178/2، وشرح الأشموني 90/2، وشرح ابن عقيل 38/2، وحاشية الأمير على مغنى اللبيب 112/1.

(3) انظر: ارتشاف الضرب 469/2، ومغنى اللبيب 113/1، وجمع الهوامع 23/2.

(4) هو: أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك الطائى الجبلى الأندلسى مولداً، أخذ العربية عن: ثابت بن خيار وأبى على الشلوين وغيرهما، وطوّف بكثير من الأقطار حتى استقرّ به المقام بدمشق؛ وظل بها واشتغل بالتدريس والتصنيف، حتى توفّي سنة 672هـ، من مصنفاته الكثيرة: التسهيل، وشرحه، ونظم الكافية الشاقية، وشرحها، والألفية وغيرها. انظر في ترجمته: الشذرات 339/5، ومفتاح السعادة 115/1، وحسن المحاضر؛ للسيوطى 88/2 وغيرها.

(5) انظر: شرح التسهيل؛ لابن مالك 166/3.

في الآية ابتدائية، و(أن) ليست مضمرة بعدها⁽¹⁾، فضلاً عما به من تكلف إضمار من غير ضرورة⁽²⁾.

والحق أن هذا ليس قول ابن مالك؛ أعنى أنه ليس أول من قال به، فقد وجدت أبا جعفر النحاس⁽³⁾ في إعراب قوله تعالى: ﴿وَكَاذِبٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾ ﴿٦١﴾ حَتَّىٰ أَتَانَا الْيَقِينَ﴾ [المدر: 46، 47]؛ يقول: «(حتى أتانا اليقين) أى إلى أن، و (أن) مضمرة بعد (حتى)»⁽⁴⁾. وعليه فإن (حتى) عند ابن النحاس؛ تكون جارة للمصدر المؤول من (أن) والفعل الماضي - وهو ما يقول به ابن مالك في آية الأعراف السابقة الذكر.

والذى يظهر لى أن (حتى) فى الآيتين المذكورتين؛ وفى أمثالها من الآيات والجمل، ابتدائية لا جارة، وذلك لسببين:

الأول: اتفاقهم على أن (حتى) الجارة تدخل على المفردات، وأن (حتى) الابتدائية تختص بالجمل⁽⁵⁾، فأنت تقول: «ظللت أقرأ حتى الفجر»، فتكون (حتى) جارة، وتقول: «ظللت أقرأ حتى سُمعَ الأذان»، «وحتى الأذان مسموع»، فتكون (حتى) ابتدائية؛ ومثله قولك: «قرأت حتى أفهم الآن»، برفع الفعل⁽⁶⁾.

(1) انظر: ارتشاف الضرب 2/ 469، وانظر الجنى الدانى ص 542، ومغنى اللبيب 1/ 113، والسهم 2/ 23.

(2) انظر: أساليب نحوية؛ للدكتور إبراهيم الادكاوى ص 26.

(3) هو: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادى النحاس، ويُعرف بـ«ابن النحاس»، وبـ«الصفار»، وُلِدَ بمصر، ورحل إلى العراق فأخذ عن الأخفش الأصغر ونفطويه والزجاج وغيرهم، ثم عاد إلى مصر فأقام بها يدرّس ويصنّف، حتى توفّي بها سنة 338 هـ، من تصانيفه: إعراب القرآن، ومعانى القرآن، والتفاحة فى النحو، وشرح أبيات سيبويه وغيرها. انظر ترجمته فى: إنباه الرواة 1/ 101، والبداية والنهاية 11/ 222، وشذرات الذهب 2/ 346 وغيرها.

(4) إعراب القرآن؛ لأبى جعفر النحاس 5/ 73.

(5) انظر: الجمل؛ للزجاجى، ص 66.

(6) انظر: نصب المضارع ورفعه بعد (حتى)، ص 45 من هذا الكتاب.

السبب الثاني: أن القول بإضمار (أن) في مثل قولنا: «لأسيرنَّ حتى تطلع الشمس»، بنصب (تطلع) هو أمرٌ لازمٌ؛ فإن (حتى) قد عملت في الأسماء الجرة، فلا تعمل في الأفعال النَّصب، فكان ضروريًا إضمار ناصب للمضارع الذي وُجد منصوبًا⁽¹⁾.. أما في قولك: «سرت حتى طلعت الشمس»، فليس ثمة ما يدعو إلى إضمار (أن) فالفعل ماضٍ، فكان الأولى أن تجعل (حتى) ابتدائية، وما بعدها جملة مستأنفة لا محل لها من الأعراب - وسيأتى ذكر ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى -⁽²⁾.

شروط مجرورها:

يشترط في مجرور (حتى) شرطان؛ أولهما: أن يكون ظاهرًا - اسمًا صريحًا أو مصدرًا مؤولًا-، ولا يجوز كونه ضميرًا لسببين: الأول: الاستغناء عنه بـ (إلى)، التى تدخل على الظاهر والمضمر؛ ويقول سيبويه: «واستغنوا عن الإضمار في (حتى) بقولهم: رأيتهم حتى ذاك، وبقولهم: دعه حتى يوم كذا وكذا»⁽³⁾، والسبب الثاني: خوف الالتباس واختلاف الضمائر بعضها ببعض؛ لأن (حتى) يقع بعدها المجرور والمنصوب والمرفوع⁽⁴⁾. وأجاز الكوفيون والمبرد⁽⁵⁾ جرّ (حتى) للضمير استنادًا إلى مثل قوله:

(1) انظر: الإنصاف؛ م 83 - 597/2 - 602، وشرح التسهيل؛ لابن مالك 4/ 24 - 25، وارتشاف الضرب؛ لأبى حيّان 2/ 403.

(2) انظر: (حتى) الابتدائية؛ من هذا الكتاب.

(3) سيبويه 2/ 383.

(4) انظر: المقدمة الجزولية، ص 129 - 130، وشرح الكافية؛ لابن جماعة، ص 443، والواقية شرح الكافية، ص 301.

(5) هو: أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري، أديب، نحوي، لغوي، فقيه، وُلِدَ بالبصرة، وأخذ عن أبي عمر الجرمي والمازني وغيرهما، وَقَدِمَ بغداد وتصدّر بها للتدريس وناظر ثعلبا واجتذب منه كثيرًا من طلابه، تُوِّفِّي سنة 285هـ، من تصانيفه: احتجاج القراء، وأدب الجليس، والكامل في اللغة والأدب، والمقتضب، وكتاب العروض. انظر ترجمته: أخيار النحويين البصريين؛ للسيرافي، ص 96، وطبقات الزبيدي، ص 108، والفهرست؛ ص 93، ومعجم الأدباء 19/ 111.

فلا والله لا يلقى أناسٌ فتى حتاك يا ابن أبي يزيد⁽¹⁾

وقول الآخر:

أنت حتاك تقصد كل فجٍ ترجى منك أنها لا تخيب⁽²⁾
وعامة البصريين والمتأخرين أن ذلك ضرورة⁽³⁾.

وثانى شرطى مجرور (حتى): وهو خاصّ بالمسبوق بذى أجزاء، هو أن يكون آخر جزء مما قبلها، أو متصلًا بآخر جزء منه، فالأول كقولهم: أكلت السمكة حتى رأسها، وسهرت البارحة حتى الفجر؛ والثانى كقوله تعالى: ﴿سَلِّمُوا هُنَا حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: 5]⁽⁴⁾، والعلة في هذا الشرط: هو أن الفعل الذى يتعدى بـ (حتى) إلى ما بعدها الغرض فيه أن يتقضى ما تعلّق به شيئًا فشيئًا حتى يأتى عليه⁽⁵⁾ - وهذا الشرط هو قول عامة النحاة⁽⁶⁾.

ويرى ابن مالك أنه لا يلزم كون مجرور (حتى) آخر جزء أو ملاقيًا لآخر جزء مما قبلها، فيقول في «شرح التسهيل»: «والنزم الزّخشرى⁽⁷⁾ كون مجرورها آخر جزء أو ملاقى آخر جزء،

(1) البيت غير معروف قائله، وهو من شواهد كافيهِ الرضى 326 / 2، وخزانة الأدب 4 / 140 - 141، والجنى الدانى؛ ص 543 - 544، وهمع الهوامع 23 / 2، وشرح ابن عقيل 2 / 14. ويروى (يلقى) بالقاف، و (يا ابن أبى زياد)، والشاهد فيه هنا دخول (حتى) على المضمر في قوله (حتاك).

(2) وهو بيت لا يُعلم قائله، وهو من شواهد: مغنى اللبيب 1 / 111، وشرح التصريح 3 / 2، والهمع 23 / 2، وشرح الأشموني 2 / 210. والشاهد فيه هنا دخول (حتى) على الضمير المتصل في كلمة (حتاك).

(3) انظر: الفوائد الضيائية 2 / 323، وكافية الرضى 2 / 326، وهمع الهوامع 23 / 2، وشرح ابن عقيل 2 / 14.

(4) انظر: الجنى الدانى، ص 544، ومغنى اللبيب 1 / 111.

(5) انظر: المفصل في علم العربية؛ للزّخشرى، ص 284.

(6) انظر: ارتشاف الضرب 1 / 468، وشرح التصريح 2 / 17، ومغنى اللبيب 1 / 111، وهمع الهوامع 2 / 23.

(7) هو: جار الله، أبو القاسم، محمود بن عمر الخوارزمى الزّخشرى، مفسّر، محدّث، متكلم، نحوى، لغوى، أقام بمكة زمناً فلُقّب بـ «جار الله»، وكان معروفاً بالاعتزال، توفى سنة 538 هـ، من مصنفاته: المفصل في العربية، والكشاف عن حقائق التنزيل، والفائق في غريب الحديث، والأنموذج في النحو، ونكت الأعراب في غريب الإعراب في القرآن الكريم، وغيرها. انظر في ترجمته: معجم الأدباء 19 / 126 - 135، ووفيات الأعيان 2 / 107 - 110 وغيرها.

وهو غير لازم، ومن دلائل ذلك قول الشاعر⁽¹⁾:

إن سلمي من بعد يأسٍ همّت لوصالٍ لو صحَّ لم يبق بوسا
عيّت ليلة فما زلت حتى نصفها راجياً فعدت يئوساً⁽²⁾

ورد بالأحجّة له في البيت؛ لأنه لم يتقدم على (حتى) ما يكون ما بعدها جزءاً منه، ولا ملاقياً لآخر جزء، ولو أنّ الشاعر صرّح في الجملة بذكر الليلة، فقال: فما زلت راجياً وصلها تلك الليلة حتى نصفها - لكان فيه حُجّة لابن مالك⁽³⁾.

معاني (حتى) الجارة :

(حتى) الجارة لها ثلاثة معان:

الأول: معنى انتهاء الغاية؛ وتكون فيه بمعنى (إلى)؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَذَرَهُمْ فِي غَتَرِهِمْ حَتَّى يَجِيءَ﴾ [المؤمنون: 54]، وقوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُنَبِّئَكَ الْآنَ حَتَّى يَأْذَنَ لِيَ أَوْيَ﴾ [يوسف: 80]، وقولهم: أكلت السمكة حتى رأسها⁽⁴⁾.

الثاني: معنى التعليل؛ وتكون عندئذٍ بمعنى (كي)؛ ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يَقْتُلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَظَلُّوا﴾ [البقرة: 217]، وقوله جلّ شأنه: ﴿هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا﴾ [المؤمنون: 7]، وقولك: أتوب حتى يغفر الله لي⁽⁵⁾.

الثالث: أن تكون بمعنى (مع)؛ وذلك عند دخول ما بعدها فيها قبلها، وهي مسألة

(1) البيتان لا يُعرف لهما قائل، وهما من شواهد: شرح التسهيل؛ لابن مالك 3/ 168، والجنى الداني، ص 544، ومغنى اللبيب 1/ 111، وارتشاف الضرب 2/ 468، وشرح التصريح 2/ 17، والهمع 2/ 23. والشاهد في البيت في قوله (حتى نصفها)؛ حيث استدل به ابن مالك على عدم لزوم كون مجرور (حتى) آخر جزء أو متصلاً بآخر جزء.

(2) شرح التسهيل؛ لابن مالك 3/ 168، وانظر: التسهيل؛ ص 146.

(3) انظر: الارتشاف 2/ 468، والجنى الداني، ص 544-545، ومغنى اللبيب 1/ 111.

(4) انظر: معاني الحروف؛ للرماني، ص 119، وحروف المعاني؛ للزجاجي، ص 64، ومغنى اللبيب 1/ 112.

(5) انظر: المقتضب 2/ 37، واللمع؛ لابن جنى، ص 162، والتبصرة والتذكرة؛ للصيمري 1/ 419.

خلافية، وإن زعم الشيخ شهاب الدين القرافي⁽¹⁾ أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد (حتى) فيما قبلها - وليس كذلك، بل الخلاف فيها مشهور⁽²⁾.

ومثال ما هو داخل باتفاق قول الشاعر:

ألقي الصحيفة كي يُخفف رَحْله والزاد حتى نَعْلُه ألقاها⁽³⁾

إذ التقدير: ألقى ما يثقله، فيكون (نعله) داخلاً فيما قبل (حتى) على رواية الجر⁽⁴⁾ - وإليك الخلاف في هذه المسألة:

دخول ما بعد (حتى) الجارة فيما قبلها :

اختلف النحاة في دخول ما بعد (حتى) الجارة فيما قبلها على قولين:

الأول: ما ذهب إليه المبرد وابن السراج⁽⁵⁾ وأبو علي الفارسي⁽⁶⁾ والزمخشري: وهو أن

(1) هو: أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن بن عبد الله بن يلين، وُلِدَ بمصر وتعلَّم على يد شيوخ عصره، ونبغ في الفقه والأصول والعلوم العقلية، وعمل بالتدريس والتصنيف حتى تُوِّفَى سنة 682 هـ، من مصنفاته: الاحتمالات المرجوحة، والاستبصار فيما يُدرك بالأبصار، والاستغناء في أحكام الاستثناء، والانتقاد في الاعتقاد، وغيرها. انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات 6/ 233، وهديّة العارفين؛ ص 90.

(2) انظر: مغني اللبيب 1/ 111.

(3) البيت لمروان بن سعيد النحوي؛ عن قصة المتلمّس حين فراره من عمرو بن هند الذي كتب له صحيفة إلى عامله بالبحرين لقتله، فألقى الصحيفة وفرَّ هارباً، والبيت من شواهد: سيبويه 1/ 97، والخزانة 1/ 445، وأصول ابن السراج 1/ 435، وجمل الزّجاجي، ص 69. والشاهد في رواية الجر في البيت؛ فهو يروى بالرفع والنصب كذلك، والتقدير: ألقى ما يثقله فيكون (نعله) داخلاً فيما قبل (حتى).

(4) انظر: سيبويه 1/ 97، وأصول ابن السراج 1/ 425، وجمل الزّجاجي، ص 69، ومغني اللبيب 1/ 111.

(5) هو: أبو بكر محمد بن السري السراج، تلميذ المبرد، كان يُخالف البصريين في مسائل كثيرة، تُوِّفَى سنة 316 هـ، من مصنفاته: الأصول الكبير - في ثلاثة مجلدات -، والموجز، وشرح كتاب سيبويه، وغيرها. انظر في ترجمته: معجم الأدباء 18/ 190 - 201، ونزهة الألباء؛ ص 312، والفهرست؛ ص 92، وإنباه الرواة 3/ 145 وغيرها.

(6) هو: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي، تنقّل بين الشام والعراق، وعاش في كنف آل حمدان وبنى بويه، تُوِّفَى سنة 377 هـ، من مصنفاته: الإيضاح العضدي في النحو، والحجة في القراءات، وله مسائل في النحو واللغة منها: المسائل الحلبية، والشيرازيات، والبغداديات، =

(حتى) إذا كانت جارة فهي كالعاطفة، فهي تُدخل ما بعدها فيها قبلها⁽¹⁾، يقول المبرد: «تقول: ضربت القوم حتى زيد، ودخلت البلاد حتى الكوفة، وأكلت السمكة حتى رأسها؛ أى لم أبق منها شيئاً، فعملها الخفض، تُدخل الثانى فيما دخل فيه الأول من المعنى؛ لأن معناها: إذا خفضت كمعناها إذا نسق بها»⁽²⁾. ومثله قول ابن السراج فى مثل: ضربت القوم حتى زيد، «فزيد من القوم، وانتهى الضرب به، فهو مضروب.. ولك أن تقول: قام⁽³⁾ القوم حتى زيد، جر، وإن كان فى المعنى جاء - لأنك انتهيت بالمجىء إليه بـ (حتى)»⁽⁴⁾. ويقول الزمخشري عن (حتى) الجارة: «وحقها أن يدخل ما بعدها، ففى مسألتى السمكة والبارحة⁽⁵⁾ قد أكل الرأس ونيم الصباح»⁽⁶⁾.

الثانى: ما ذهب إليه الرماني وابن عصفور⁽⁷⁾ وابن مالك، ونُسب إلى الفراء وثعلب⁽⁸⁾

= وغيرها. انظر فى ترجمته: معجم الأدباء 7/ 272-291، ووفيات الأعيان 1/ 163-164، وطبقات الزبيدي؛ ص 130، والإنباء 3/ 145 وغيرها.

(1) انظر: الجنى الدانى؛ ص 545.

(2) المقتضب 2/ 37.

(3) الصواب: (جاء) لا (قام)؛ فقد شرح المثال على المجىء لا القيام.

(4) أصول ابن السراج 1/ 424.

(5) يعنى قوله قبل: أكلت السمكة حتى رأسها، نمت البارحة حتى الصباح.

(6) المفصل؛ ص 284.

(7) هو: أبو الحسن على بن مؤمن بن محمد بن على بن عصفور الأشبيل، أخذ عن الشلوين وأبى الحسن الدباج، وتميَّز فى علوم العربية وغيرها، توفى سنة 669هـ، من مصنفاته: المقرَّب فى النحو، والممتع فى التصريف، وشرح جمل الزَّجَّاجى، وشرح كتاب سيبويه، وشرح الجزولية، وغيرها. انظر فى ترجمته: شذرات الذهب 5/ 330، وبُغية الوعاة؛ ص 357.

(8) هو: أبو العباس أحمد بن يحيى، وُلِدَ ببغداد وبها نشأ، تفقَّه فى النحو البصرى والكوفى، والحديث والقراءات واللغة، توفى سنة 291هـ، من تصانيفه: كتاب الفصيح، ومجالس ثعلب، وقواعد الشعر، وغيرها. انظر فى ترجمته: طبقات الزبيدي؛ ص 155، ونزهة الألباء؛ ص 228، وإنباه الرواة 1/ 138، والفهرست؛ ص 116، وغيرها.

وهو: أن (حتى) للغاية، والغاية تدخل وتخرج بحسب القرائن، فإذا قلت: صُمْتُ الأيام كلها حتى يوم الفطر - فإن يوم الفطر غاية خارجة عن الصيام، إذ يوم الفطر لا يُصام.. وإذا قلت: دخلت البلاد حتى الكوفة التي أقمت بها زمنا - فإن الغاية هنا؛ وهى الكوفة، داخلة.. أمّا إن قلت: ضربت القوم حتى زيد - فإن زيد قد يكون مضروباً؛ أى انتهى الضرب به، وهو المقصود بأن (حتى) فيه بمعنى (مع)، وقد يكون زيداً غير مضروب، بل انتهى الضرب إليه، وتوقف عنده، وتكون (حتى) بمعنى (إلى) ⁽¹⁾.

وأرى: أن القول الثانى أصحّ وأجدر بالاختيار؛ فإن رد الكلام إلى قرائن الألفاظ والأحوال معيار يحدّد مفاهيمه، فإن اختفت القرائن حُلَّ ما بعد (حتى) على عدم الدخول فيها قبلها، لأنه الأصل فى مجيء (حتى) بمعنى (إلى) ⁽²⁾؛ إذ الأصل فى (حتى) بجميع أقسامها أن تكون للغاية ⁽³⁾.

وإن كان بين (حتى) و(إلى) فروق يجدر بنا الإشارة إليها فى هذا الموضع...

بين (حتى) و(إلى) :

بين كلا الحرفين مواضع اتفاق ومواضع اختلاف؛ فهنا يتفقان فى أمرين:

الأول: أن كلاً منهما يدل فى أصل معناه على انتهاء الغاية، زمانية كانت؛ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَيْتُوا الصِّيَامَ إِلَى الْآتِلِ﴾ [البقرة: 187]، وكقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: 5]... أو مكانية؛ كقوله تعالى: ﴿مَنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: 1]، وكقولك: دخلت البلاد حتى الكوفة، وقولهم: أكلت السمكة حتى رأسها ⁽⁴⁾.

(1) انظر: معانى الحروف؛ للرماني، ص 119، وشرح جمل الرّجّاجي؛ لابن عصفور 1/ 517-518، والتسهيل؛ ص 146.

(2) انظر: مغنى اللبيب 1/ 111.

(3) انظر: شرح اللمع؛ لابن برهان 2/ 184.

(4) انظر: سيبويه 4/ 231، وشرح ابن يعيش على المفصل 8/ 14-15، والجنى الداني؛ ص 385، 546.

الثاني: أنَّ كلاً منهما يعمل الجر فيما يدخل عليه من الأسماء، كما مرَّ بنا من الشواهد والأمثلة⁽¹⁾.

ويختلفان في أربعة أمور:

أولها: أنَّ مجرور (إلى) يكون ظاهرًا - كما مرَّ -، ويكون ضميرًا؛ كما في قوله تعالى: ﴿كَتَبَ أَنْزَلَ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: 2]، بخلاف مجرور (حتى) فهو لا يكون إلَّا ظاهرًا⁽²⁾.

ثانيها: أنَّ المجرور بـ (إلى) لا يلزم كونه آخر جزء مما قبلها أو متصلاً بآخر جزء منه؛ تقول: أكلت السمكة إلى نصفها⁽³⁾. وقد يكون مغايرًا له تمامًا؛ كقولك: سرت من الظُّهر إلى العصر... بخلاف (حتى)؛ فإنَّ ما بعدها يلزم كونه آخر جزء مما قبلها أو ملاقيًا آخر جزء منه - كما مرَّ -⁽⁴⁾.

ثالثها: إن أكثر المحقِّقين على أنَّ ما بعد (إلى) غير داخل فيما قبلها بخلاف (حتى)؛ فإنه عند عدم وجود قرينة على الدخول أو عدمه، فالرجوع إلى الأصل في الحرفين، والأصل في (إلى) عدم الدخول إلَّا بقرينة⁽⁵⁾.

رابعها: أنَّ كلاً منهما قد تنفرد بمواضع لا تصلح للآخرى، فتنفرد (إلى) بجواز أن تقول: كتبت إلى زيد وأنا إلى عمرو، وتقول: انتقلت من البصرة إلى الكوفة، ولا يجوز أن تقول: كتبت حتى زيد وأنا حتى عمرو، ولا تقول: انتقلت من البصرة حتى الكوفة؛ لأن (حتى) موضوعة لإفادة معنى تقضى الفعل قبلها شيئاً فشيئاً، ولذا لم يجز المثال الأول... كما أن ضعف (حتى) في

(1) انظر: المفصل؛ ص 284، وجمل الزَّجَّاجي؛ ص 66، وشرح ابن يعيش 8/ 14 - 15.

(2) انظر: سيبويه 4/ 231، وكافية الرضى 2/ 326، والجنى الدانى؛ ص 546.

(3) انظر: الجنى الدانى؛ ص 546.

(4) انظر: ارتشاف الضرب 1/ 468، ومغنى اللبيب 1/ 111، وشرح التصريح 2/ 17، وجمع الهوامع 2/ 23.

(5) انظر: الجنى الدانى؛ ص 546، وجمع الهوامع 2/ 24.

معنى انتهاء الغاية جعلهم لم يقابلوا بها معنى ابتداء الغاية، ولهذا لم يجز المثال الثاني⁽¹⁾...
وتنفرد (حتى) بوقوع المضارع المنصوب بعدها؛ نحو: سرت حتى تطلّع الشمس؛ وهو موضع
لا تصلح فيه (إلى)⁽²⁾.

(1) انظر: مغنى اللبيب 1/ 111.

(2) انظر: سيبويه 4/ 231، وأصول ابن السراج 1/ 426، والمفصل؛ ص 284، وشرح ابن يعيش
على المفصل 8/ 15-16.

(ب) - (حتى) العاطفة :

تأتى (حتى) عاطفة؛ تقول: قَدِمَ الحُجَّاجُ حتى المشاة، ورأيت الحُجَّاجَ حتى المشاة، ومررت بالحُجَّاجِ حتى المشاة، أو حتى بالمشاة؛ على الخلاف الآتى ذكره فيما بعد....

الخلاف فى مجىء (حتى) عاطفة :

القول بمجىء (حتى) عاطفة هو قول البصريين، والكوفيون يمنعونه، ويرون أن ما جاء من مثل قولك: جاء القوم حتى أبوك، ورأيتهم حتى أباك، ومررت بهم حتى أبيك؛ فإن (حتى) فيه ابتدائية، وما بعدها على تقدير عامل، وأن التقدير: حتى أبوك جاء، وحتى رأيت أباك، وحتى مررت بأبيك⁽¹⁾.

ويذكر بعض المتأخرين أن العطف بـ (حتى) قليل⁽²⁾، وأنها غير راسخة القَدَم في باب العطف، وأن أكثر ما يتحقق فيه العطف فيها ما إذا كان ما بعدها منصوبًا، فإن كان ما بعدها مجرورًا احتمل أن تكون جازة لما بعدها على معنى الغاية، وإن كان مرفوعًا احتمل كونها ابتدائية؛ وما بعدها مرفوع بالابتداء وخبره محذوف - وأن ما مثل به أبو على الفارسي في (حتى) العاطفة لا يخرج عن حالة النصب وأنه عضد ذلك بالنقل عن سيبويه⁽³⁾.

والحق أن سيبويه قد اقتصر في التمثيل لـ (حتى) العاطفة على حالة نصب ما بعدها فقط⁽⁴⁾، ونقل أبو حيَّان قول الأخفش⁽⁵⁾: أنهم زعموا أن قومًا يقولون: جاءنى القوم حتى

(1) انظر: مغنى اللبيب 1/ 114، والجنى الدانى؛ ص 546.

(2) انظر: مغنى اللبيب 1/ 114.

(3) انظر: شرح ابن عيش على المفصل 8/ 96 - 97.

(4) انظر: سيبويه 1/ 96.

(5) هو: أبو الحسن سعيد بن مسعدة، وهو الأخفش الأوسط، أخذ عن سيبويه، وقرأ عليه (الكتاب)؛ وهو ناقله الوحيد إلى تلاميذه جميعًا، وقد إلى بغداد لمناظرة الكسائي؛ فأحسن استقباله واستبقاه إلى جواره، فوافق الكوفيين فى بعض المسائل، توفى سنة 215 هـ، من مصنفاته: الأوسط فى النحو، والمسائل الكبير، والمسائل الصغير، والمقاييس، والاشتقاق. انظر فى ترجمته: أخبار النحويين البصريين؛ للسيرافى، ص 50، وطبقات الزبيدى؛ ص 74، والفهرست؛ ص 83، ومعجم الأدباء 11/ 224، وإنباه الرواة 2/ 36.

أخوك، وضربت القوم حتى أخاك؛ وليس بالمعروف⁽¹⁾.

والذى يظهر لى هو القطع بأن (حتى) تكون عاطفة إن جاء ما بعدها منصوبًا، لثبوت النقل به، وانتفاء احتمال غير العطف فيه.. أما إن كان مرفوعًا أو مجرورًا نظرًا إلى شروط العطف فيه، فإن تحققت فلا مانع من أن تكون عاطفة، وإلا فلا.

ما يشترط فى المعطوف بـ (حتى):

وضع النحاة لما يعطف بـ (حتى) شروطاً أربعة:

الأول: أن يكون من جنس ما قبلها؛ فلا تقول: اشتريت الأقلام حتى كتابًا، أو جاءنى القوم حتى حمار. ونقل الأخفش قول بعضهم: إن كلبى ليصيد الأرناب حتى الطباء، وإن زيدًا ليقتل الرجالة حتى الفرسان - وهو عند البصريين خطأ⁽²⁾.

الثانى: أن يكون واحدًا من جمع قبله، أو جزءًا من أجزاءه، أو كجزء منه، وقد تقدر بعضيته بالتأويل، فمثال الجمع قولك: ناصرت الضعفاء حتى اليتيم، ومثال الجزء قولك: أكلت السمكة حتى رأسها، وما هو كالجزء مثل: عاد الصيادون حتى كلاهم، وأعجبتنى الجارية حتى حديثها⁽³⁾ - ومثال ما تقدر بعضيته بالتأويل قوله:

ألقى الصحيفة كي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والزاد حتى نَعْلُهُ أَلْقَاهَا⁽⁴⁾

على رواية النصب فى (نعله)، فيكون ما قبل (حتى) بتقدير: ألقى ما يُثْقَلُ حتى نَعْلُهُ⁽⁵⁾.

(1) انظر: ارتشاف الضرب 2/ 631، والفصول الخمسون؛ لابن معطى، ص 216، وجمع الهوامع 24/2.

(2) انظر: الارتشاف 2/ 646-647.

(3) انظر: شرح الجمل؛ لابن عصفور 2/ 358، ومغنى اللبيب 1/ 113.

(4) سبق البيت ص 18 من هذا الكتاب، والشاهد فيه هنا: مجيء (حتى) عاطفة على رواية النصب على أن تؤول بعضية ما بعدها مما قبلها بتقدير: ألقى ما يُثْقَلُ حتى نعله؛ على رواية النصب فى (نعله).

(5) انظر: سيبويه 1/ 97، وأصول ابن السراج 1/ 425، وجمل الزجاجي؛ ص 69.

الثالث: أن يُفيد التعظيم أو التحقير، إبقاء على معنى الغاية في (حتى)؛ فمثال التعظيم قولك: مات الناس حتى الأنبياء، ومثال التحقير أن تقول: قَدِمَ الحُجَّاجُ حتى المشاة، ولا يجوز أن تقول: جاءني القوم حتى زيد، إلَّا إذا كان (زيد) أعظمهم أو أحقرهم⁽¹⁾، وقد اجتمعت الغايتان في قول الشاعر:

قهرناكمو حتى الكماة فأنتم تهابونا حتى بنينا الأصاغرا⁽²⁾

الرابع: أن يكون المعطوف بها ظاهراً لا مضمراً - نقله ابن هشام عن ابن هشام الخضراوي⁽³⁾؛ وذكر: أنه لم يقف عليه لغيره⁽⁴⁾؛ وعليه فلا تقول: أكرمتهم حتى إياك.

الفرق بين (حتى) العاطفة والجارّة :

قد تشابه (حتى) العاطفة و (حتى) الجارّة، ولا سيما إن وقع ما بعدها مجروراً؛ كقولك: سلّمت على الأصدقاء حتى على - ولذا لزم البحث في كيفية التفرقة بينهما، والفرق بينهما يظهر من ثلاثة أوجه:

الأول: أن العاطفة يلزم دخول ما بعدها في حُكم ما قبلها، أما الجارّة فإن ما بعدها قد يدخل فيما قبلها، وقد لا يدخل؛ فأنت تقول: صُمْتُ أيام رمضان حتى اليوم الثلاثين؛ فيكون داخلاً في الصيام، وتقول: صُمْتُ الأيام كلها حتى يوم الفطر؛ فيكون غير داخِل، فما بعد

(1) انظر: معاني الحروف؛ للرماني، ص 119، وشرح ابن يعيش على المفصل 8/ 96، والجنى الداني؛ ص 547.

(2) لا يُعلم قائله، وهو من شواهد: الارتشاف 2/ 647، ومغنى اللبيب 1/ 113، والجنى الداني؛ ص 549، والممع 2/ 136، وشرح الأشموني 3/ 74. والشاهد فيه اجتماع بدلاً من (فأنتم) و (لتخسوننا) بدلاً من (تهابونا).

(3) هو: أبو عبد الله محمد بن يحيى الخزرجي، من الجزيرة الخضراء، أخذ عن ابن خروف وغيره، وعَنَى في تصنيفه بكتاب (الإيضاح) لأبي على الفارسي، فألف: الإيضاح بفوائد الإيضاح، والاقتراح في تلخيص الإيضاح، وغرر الإصباح في شرح أبيات الإيضاح.. تُوفِّي بتونس سنة 646 هـ. انظر في ترجمته: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة؛ ص 200.

(4) انظر: مغنى اللبيب 1/ 113.

العاطفة يكون الانتهاء به، لأنها بمعنى (الواو) ⁽¹⁾، وما بعد الجارة قد يكون الانتهاء به، إن كانت بمعنى (مع)، أو يكون الانتهاء إليه، إن كانت بمعنى (إلى) ⁽²⁾.

الثاني: أن (حتى) العاطفة يجب أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها في زيادة أو نقص؛ فأنت تقول: مات الناس حتى الأنبياء والملوك، وتقول: عاد الحجاج حتى المشاة.. أمّا الجارة فقد يكون مجرورها بعضاً مما قبلها؛ وهو مذكور منتهى به، فقد تكون العاطفة في اعتبار الزيادة والنقص؛ كقولك: قاتلت السباع حتى الأسود، واجترأ على الناس حتى الصبيان.. وقد يكون المجرور بها بعض شيء لم يذكر قبلها؛ كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِنَا لَيْسَ جُنْدَهُمْ هَوًى جِينِ﴾ [يوسف: 35]، أو بعض شيء منتهى عنده كقولك: صمت الأيام حتى يوم الفطر؛ فلا يعتبر فيه الزيادة أو النقص ⁽³⁾.

الثالث: أن ما بعد (حتى) الجارة قد يكون آخر جزء مما قبلها؛ كقولك: سرت النهار حتى الغروب؛ وقد يكون ملاقياً آخر جزء؛ كقولك: سرت النهار حتى الليل... بخلاف العاطفة؛ إذ يتحتم أن يكون ما بعدها آخر جزء مما قبلها إن كان ذا أجزاء؛ كقولك: أكلت السمكة حتى رأسها، أو كجزء مما قبلها كقولك: عاد الصيادون حتى كلاهم، أو غاية في الزيادة أو النقص إن كان واحداً من جمع؛ كقولك: عاد الحجاج حتى المشاة ⁽⁴⁾.

العلاقة بين (حتى) العاطفة والجارة :

يقول أبو حيّان عن (حتى): «اتفقوا على أنها إذا عطفت دخل ما بعدها فيما قبلها، وأنها لا يعطف بها إلا حيث يجزّ، ولا يلزم العكس» ⁽⁵⁾. وعلى ذلك فالعلاقة بين (حتى) الجارة والعاطفة علاقة عموم وخصوص مطلق، فالجارة أعم من العاطفة.

(1) انظر: سيبويه 96/1، وأصول ابن السراج 426/1، وابن يعيش 17/8.

(2) انظر: معاني الحروف؛ للرماني، ص 119، والمغني 111/1، والجنى الداني؛ ص 549.

(3) انظر: أصول ابن السراج 425-426، والارتشاف 2/467-468.

(4) انظر: الارتشاف 2/468، ومغني اللبيب 1/113.

(5) ارتشاف الضرب 2/468.

ويؤيد ذلك أن ثمة مواضع تأتي فيها (حتى) الجارّة، ولا يجوز أن تأتي فيها العاطفة؛ كأن يقرن الكلام بما يدل على أن ما بعدها لا يُشارك ما قبلها في الحُكم والمعنى، فتتبعين فيه (حتى) الجارّة؛ كقولك: صُمت الأيام حتى يوم الفطر⁽¹⁾.. وكذلك إذا لم يكن قبلها ما يعطف عليه ما بعدها؛ كقولك: سرت حتى الليل، والتقدير: سرت النهار حتى الليل؛ ومنه قوله تعالى: ﴿سَلَّمْهُمْ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: 5]؛ أى سلام هى طوال الليل حتى مطلع الفجر، وقوله تعالى: ﴿وَفِي ثَمُودَ إِذْ قِيلَ لَهُمْ تَمَتَّعُوا حَتَّى حِينٍ﴾ [الذاريات: 43]؛ أى تمتعوا زماناً حتى حين، فيتبعين هنا أن تكون جارّة كذلك⁽²⁾.

ويقول ابن يعيش⁽³⁾: «وفي الجملة: (حتى) غير راسخة القِدم في باب العطف، ولا متمكّنة فيه، لأنَّ الغرض من العطف إدخال الثانى في حُكم الأول وإشراكه في إعرابه، إذا كان المعطوف غير المعطوف عليه، فأماً إذا كان الثانى جزءاً من الأول فهو داخل في حُكمه؛ لأنَّ اللفظ يتناول الجميع من غير حرف إشراك، ألا ترى أنك إذا قلت: «ضربت القوم» شمل هذا اللفظ (زيداً) وغيره ممن يعقل، فلم يكن في العطف فائدة سوى إرادة تفخيم وتحقير، وذلك يحصل بالخفض على الغاية»⁽⁴⁾.

وفى ذكره ابن يعيش: فضل تأكيد لعموم (حتى) الجارّة في أداء معنى المشاركة مع الدلالة على الغاية الذى يُعم ما تؤديه (حتى) العاطفة والجارّة معاً، فضلاً عما تختص به (حتى) الجارّة من المواضع - وهو ما أشرنا إليه آنفاً - . وعلى ما ذكره هؤلاء فإنَّ العلاقة بين (حتى) الجارّة

(1) انظر: أصول ابن السراج 1/ 425-426، وشرح ابن يعيش على المفصل 8/ 16، والجنى الدانى؛ ص 550.

(2) انظر: شرح المفصل؛ لابن يعيش 8/ 16، والجنى الدانى؛ ص 550.

(3) هو: أبو البقاء موافق الدين يعيش بن على بن يعيش، نشأ بحلب، وتلقّى النحو عن قتيان النحوى وغيره، ورحل إلى بغداد والموصل ودمشق، ثم عاد إلى حلب فانتفع به الناس ودان له رؤساؤها بالتلمذة، من أشهر تصانيفه: شرح مفصل الزمخشري.. توفى بحلب سنة 643 هـ. انظر في ترجمته: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة؛ ص 184-185.

(4) شرح المفصل؛ لابن يعيش 8/ 97.

والعاطفة علاقة عموم وخصوص مطلق.

ولكنَّ السيوطي⁽¹⁾ في معرض حديثه عن (حتى) الجارّة في «الهمع» يقول: «وأوجبوا العطف فيما إذا قامت عليه قرينة؛ نحو: ضربت القوم حتى زيدًا أيضًا، و (أيضًا) تدل على إرادة تكرار الفعل، وهذا المعنى لا يُعطيه إلّا العطف، كأنك قلت: ضربت القوم حتى ضربت زيدًا أيضًا»⁽²⁾.

وينبنى على قول السيوطي أن تكون العلاقة بين (حتى) الجارّة والعاطفة علاقة عموم وخصوص وجهي؛ فيجتمعان في نحو: ضربت القوم حتى زيد، وتنفرد الجارة في نحو: سرت حتى الليل، وتنفرد العاطفة في نحو: ضربت القوم حتى زيدًا أيضًا - وهو ما نرى الأخذ به.

إفادة (حتى) العاطفة الترتيب :

اختلف النحاة في إفادة (حتى) العاطفة؛ معنى الترتيب على قولين:

الأول: قول عامة النحاة من متقدمين ومتأخرين: وهو أن (حتى) العاطفة على معنى (الواو)، فهي لا تقتضي الترتيب بين المتعاطفين؛ بل هي لمطلق الجمع، فقد يكون ما بعدها متقدّمًا على ما قبلها في المعنى؛ كقولك: قَدِمَ الحُجَّاج حتى المشاة سابقين، فقولك (سابقين) يدل على تقدّم المشاة على سائر الحجاج، وقد يكون ما بعدها مصاحبًا لما قبلها؛ كقولك: قَدِمَ الحُجَّاج حتى المشاة في ساعة كذا؛ فإن تعيين ساعة القدوم دليل على المصاحبة⁽³⁾.

(1) هو: جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي الشافعي، وُلِدَ بالقاهرة وبها نشأ، وأخذ عن كثير من شيوخ عصره، ورحل إلى اليمن والشام والمغرب والحجاز والهند، ثم استقر به المقام بالقاهرة، وعمل بالتدريس والإفتاء ثم اعتزل الناس حتى تُوُفِيَ سنة 911 هـ، من مصنفاته الكثيرة: المزهرة في اللغة، الأشباه والنظائر النحوية، وجمع الجوامع - وشرحه -، وهمع الهوامع، وتاريخ الخلفاء وغيرها. انظر في ترجمته: شذرات الذهب 51/8، والنور السافر؛ ص 51، والبدر الطالع 328/1، وحُسن المحاضرة 143/1، وغيرها.

(2) همع الهوامع 24/2. ويبدو أنه قد أخذ جوهر هذا الحكم عن أبي حيان [انظر: الارتشاف 648/2].

(3) انظر من هؤلاء: سيبويه 96/1، وأصول ابن السراج 427/1، واللمع؛ لابن جنى، ص 162... وشرحه؛ لابن برهان 185/1، والتبصرة والتذكرة؛ للصيمري 136/1، وشرح الجمل؛ لابن عصفور 228/1، وشرح التسهيل؛ لابن مالك 329/3، وشرح الكافية؛ لابن جماعة، ص 490، وشرح ابن النازم؛ ص 556، وغيرها.

الثاني: ما ذهب إليه الزمخشري وابن يعيش وابن معطى⁽¹⁾ والجزولي⁽²⁾؛ فهي عندهم تفيد الترتيب بعامة، مع بعض الاختلاف بينهم؛ فيقول الزمخشري: «و(الفاء، وثم، وحتى) تقتضي الترتيب»⁽³⁾. وقد وافقه في ذلك ابن يعيش شارح كتابه بقوله: «وهذه الثلاثة تُرتب وتوجب أن الثاني بعد الأول»⁽⁴⁾.

وعلى حين يكتفى ابن معطى بالقول: إنَّ (حتى) العاطفة تكون بمعنى (الفاء)⁽⁵⁾. فإن الجزولي قد فصل المسألة، فذكر أن المهلة في (حتى) أقل منها في (ثم)، فهي متوسطة بين (الفاء) التي لا مهلة فيها، و(ثم) المفيدة للمهلة⁽⁶⁾.

ويقول الرضى⁽⁷⁾ - بعد أن أورد قول الجزولي - : «والذى أرى أن (حتى) لا مهلة فيها،

(1) هو: أبو الحسين زين الدين يحيى بن عبد المعطى بن عبد النور الزواوى المغربى الحنفى المعروف بـ«ابن معطى»، وُلِدَ بالمغرب ثم رحل إلى دمشق فأقام بها زمناً، ثم استقرَّ به المقام في مصر إلى أن تُوفِّي سنة 628هـ، من مصنفاته: الدرة الألفية في علم العربية، وشرح جمل الزجاجى، وشرح أبيات سيويه، والفصول الخمسون، وشرح المقدمة الجزولية، وغيرها. انظر في ترجمته: البداية والنهاية 129/13، وحُسن المحاضرة 1/533، وشذرات الذهب 5/129، ومفتاح السعادة 1/196 وغيرها.

(2) هو: أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت الجزولى، وُلِدَ بمراكش وبها نشأ، ثم رحل إلى الشرق للحج وطلب العلم، فأقام فترة بالقاهرة والإسكندرية والجزائر وطُوف بالأندلس، ثم عاد إلى المغرب فانتفع بعلمه كثيرون حتى تُوفِّي سنة 607هـ، من تأليفه: شرح الإيضاح؛ لأبى على الفارسى، والآمالى في النحو، وشرح أصول ابن السراج، والمقدمة الجزولية في النحو، وغيرها. انظر في ترجمته: وفيات الأعيان 3/157، وغاية النهاية؛ لابن الجزرى 1/611، والأعلام؛ للزركلى 5/288، وغيرها. (3) المفصل؛ ص 304.

(4) شرح ابن يعيش على المفصل 8/95.

(5) انظر: الفصول الخمسون؛ لابن معط، ص 216.

(6) انظر: المقدمة الجزولية؛ ص 70.

(7) هو: رضى الدين محمد بن الحسن الاسترابادى، هَجَرَ بلاد المشرق وأقام بالمدينة المنورة، وبها صنَّف كتابيه: شرح كافية ابن الحاجب، وشرح الشافية - له أيضًا -، ولا يعرف عن ترجمته سوى النذر اليسير، تُوفِّي سنة 686هـ. انظر في ترجمته: بغية الوعاة؛ ص 221، ومقدمة خزانة الأدب؛ للبغدادى 1/6، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة؛ ص 207.

بل (حتى) العاطفة تُفيد أن المعطوف هو الجزء الفائت؛ إما في القوة أو في الضعف على سائر أجزاء المعطوف عليه، وقد يكون تعلّق الفعل العامل في المعطوف عليه والمعطوف بما بعد (حتى) أسبق من تعلّقه بالأجزاء الأخرى؛ كقولك: توفّى الله كل أب لى حتى آدم.. وقد يكون تعلّقه به في أثناء تعلّقه بالأجزاء الأخرى نحو: مات الناس حتى الأنبياء؛ فالمقصود أن الترتيب الخارجى لا يُعتبر فيها أيضًا، كما لا يُعتبر فيها المهلة، بل المعتبر فيها ترتيب أجزاء ما قبلها ذهناً من الأضعف إلى الأقوى؛ كما في: مات الناس حتى الأنبياء، أو من الأقوى إلى الأضعف؛ كما في: قَدِمَ الحُجَّاج حتى المشاة⁽¹⁾.

ولعلّ ما دفع الزّخشرى ومن تبعه إلى القول بإفادة (حتى) العاطفة معنى الترتيب هو ظاهر كلام سيبويه؛ حيث يقول: «ومما يختار فيه النّصب لنصب الأول، ويكون الحرف الذى بين الأول والآخر بمنزلة الواو والفاء وثم؛ قولك: لقيت القوم كلهم حتى عبد الله لقيته.. و(حتى) تجرى مجرى الواو وثم...»⁽²⁾. ولكن سيبويه يقول بعد ذلك: «وتقول: هذا ضاربٌ القوم حتى زيد يضربه؛ إذا أردت معنى التّنوين، فهو كالواو، إلّا أنك تجر بها إذا كانت غاية»⁽³⁾.

فتشبيه سيبويه (حتى) بالفاء وثم؛ إنما هو في مجرد كونها حرفي نسق لا أكثر، أمّا عن المعنى الذى تؤدّيه فهى - عنده - كالواو، ولذا قرنها بالجارّة في إفادة الغاية.

(حتى) عاطفة للمفردات :

أجمع جمهور النحاة على أنّ (حتى) تعطف المفرد على المفرد، ولا تعطف الجملة على الجملة؛ فيقول سيبويه: «واعلم أن ما بعد (حتى) لا يشارك الفعل الذى قبل (حتى) في موضعه كشركة الفعل الآخر الأول إذا قلت: لم أجىء فأقل»⁽⁴⁾. وعللّه ابن هشام: بأن شرط المعطوف بـ(حتى)

(1) شرح الرضى على الكافية 2/ 369.

(2) سيبويه 1/ 96.

(3) المرجع نفسه.

(4) المرجع نفسه 3/ 23.

أن يكون جزءاً مما قبلها أو كجزء منه، ولا يتأتى ذلك إلّا في المفردات⁽¹⁾.

ونقل أبو حيّان عن أبي الحسن: أنّ (حتى) تكون كالفاء إذا كانت سبباً، فتعطف الفعل على الفعل؛ نحو: ما تأتينا حتى تحدّثنا.. وكذا إجازة بعضهم أن تكون عاطفة في نحو: سرت حتى دخلت المدينة⁽²⁾ - وثمرة الخلاف - كما يذكر أبو حيّان -: أن الأخصّ يُجيز الرفع فيما بعد (حتى) في نحو: لأضربنّ زيداً حتى يبكي... بينما لا يُجيز فيه الجمهور إلّا النصب⁽³⁾.

ونقل ابن هشام عن ابن السيد البطليوسي⁽⁴⁾ في قول امرئ القيس:

سريت بهم حتى تكلّ مطيهم وحتى الجياد ما يُقدن بأرسان⁽⁵⁾

على رواية رفع (تكلّ)، أن جملة (تكلّ مطيهم) معطوفة على جملة (سريت بهم)، وأنه مردود بما ذكره ابن هشام أنّها من مخالفته لما اشترط في المعطوف بـ (حتى)⁽⁶⁾.

(1) المغنى 1/ 113.

(2) انظر: الارتشاف 2/ 649.

(3) انظر: الارتشاف 2/ 407، والجنى الدانى، ص 551.

(4) هو: أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، وُلِدَ بالأندلس وتقلّ في ربوعها حتى استقر في بلنسية، وأخذ عن شيوخ عصره؛ ومنهم أخوه: علي، وعمل في التدريس والإقراء حتى وافته المنية سنة 521 هـ، من مصنفاته: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، والإنصاف في أسباب الاختلاف، والمثلث في اللغة، وإصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل، والفرق بين الحروف الخمسة وغيرها. انظر ترجمته في: إنباه الرواة 2/ 142، والوفيات 2/ 282، والبغية؛ ص 288، والشذرات 4/ 65، وغيرها.

(5) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ص 93، وهو من شواهد: سيبويه 3/ 26، 27، ومعاني الفراء 1/ 133، والمقتضب 2/ 39، والجمل؛ للزجاجي؛ ص 78، وشرح اللمع؛ لابن برهان 1/ 180، ومغنى اللبيب؛ لابن هشام 1/ 114. ويروى (مطوت) و (مطيهم)؛ وهو في الديوان، ويروى (غزيهم) و (غزاتهم)، ويروى برفع (تكل) ونصبه، والشاهد هنا على رواية الرفع: حيث يرى ابن السيد: أن جملة (تكل مطيهم) معطوفة على (سريت بهم)، وهو مردود بما ذكره ابن هشام.

(6) انظر: مغنى اللبيب 1/ 113.

إعادة الجارّ بعد (حتى) العاطفة على المجرور :

لم يمثل سيبويه لـ (حتى) العاطفة على المجرور إلا بنصب المعطوف مع إعادة حرف الجر مقترباً بضمير المعطوف؛ فيقول: مررت بالقوم حتى زيدا مررت به⁽¹⁾... وإعادة الجار مع الضمير دليل على أنه يعود مع الاسم الظاهر العائد عليه، إلا أن سيبويه لم يذكر العطف بـ (حتى) إلا في المنصوب فحسب - كما أشرنا قبلاً -.

ويقول ابن السراج: «إذا قلت: مررت بالقوم حتى زيد؛ فإن أردت العطف فينبغي أن تُعيد الباء، لنفريق بين ما انجرّ بالباء وما انجر بـ (حتى)»⁽²⁾. وهو ما نقله ابن حيّان عن بعض المحققين من النحاة⁽³⁾، ونقل هو وابن هشام: أن ابن عصفور يرى أن إعادة الجارّ بعد (حتى) العاطفة أحسن، ولم يجعله واجباً⁽⁴⁾. وابن عصفور يرى أن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه دون إضمار أو تقدير عامل بعد حرف العطف⁽⁵⁾، فلا يلزمه إعادة الجار في المعطوف بـ (حتى).

ويرى ابن مالك: أنك إذا عطفت بـ (حتى) على المجرور وخفت توهم كون المعطوف مجروراً بـ (حتى)، فإنه يلزم إعادة الجار؛ نحو: اعتكفت في الشهر حتى في آخره... فإن أمن اللبس لم يلزم إعادة الجار؛ نحو: عجبت من القوم حتى بنهم، ونحو قول الشاعر⁽⁶⁾:

جُودُ يُمْنَاكَ فَاضٍ فِي الْخَلْقِ حَتَّى بَائِسٌ دَانَ بِالْإِسَاءَةِ حِينَا⁽⁷⁾

(1) انظر: سيبويه 1/ 96.

(2) أصول ابن السراج 1/ 425.

(3) انظر: الارتشاف 2/ 647-648.

(4) انظر: الارتشاف 2/ 648، ومغنى اللبيب 1/ 114.

(5) انظر: شرح الجمل؛ لابن عصفور 1/ 261.

(6) البيت غير معروف قائله، وهو من شواهد: شرح التسهيل؛ لابن مالك 3/ 359، ومغنى اللبيب 1/ 114، وجمع الهوامع 2/ 37. والشاهد فيه: عدم إعادة الجار مع المعطوف بـ (حتى) العاطفة على مجرور لأن اللبس كما يرى ابن مالك.

(7) انظر: التسهيل؛ ص 175-176، وشرحه؛ لابن مالك 3/ 358-359.

وقد نقل ابن هشام اعتراض أبي حيَّان على ابن مالك في المثال؛ لأن (حتى) فيه جازة لا عاطفة، لأن تالي الجازة لا يشترط فيه أن يكون بعضاً أو كـبعض مما قبلها، بخلاف تالي العاطفة؛ ولهذا منعوا: أعجبتني الجارية حتى ولدها، وأنها في البيت محتملة لأن تكون جازة⁽¹⁾.

ورد ابن هشام ما اعترض به أبو حيَّان: بأن شرط الجازة التالية ما يفهم الجمع أن يكون مجرورها بعضاً أو كـبعض مما قبلها، ولا يلزم امتناع قولك: أعجبتني الجارية حتى ولدها؛ أن يمتنع قولك: عجبت من القوم حتى بنهم؛ لأن لفظ (القوم) يشمل أبناءهم، بخلاف لفظ (الجارية) فلا يشمل ولدها، وبأن ابن مالك يجعل إعادة الجار لازمة في المواضع التي يُحتمل أن يقع فيها (إلى) موقع (حتى) الجازة؛ كما في المثال الأول: اعتكفت في الشهر حتى في آخره... بخلاف المثال الثاني والبيت، فلا يصلح فيهما (إلى) في موضع (حتى)، فلا يلزم إعادة الجار⁽²⁾. والذي أطمئن إليه هو أن يُعاد الجار مع المعطوف بـ (حتى) العاطفة على المجرور مطلقاً، ليظهر الفرق بين (حتى) الجازة والعاطفة عند المخاطب فور سماع الجملة، دون إحالة المخاطب إلى البحث في صلاحية الموضع لدخول (إلى) أو عدم صلاحيته، وهو عندي خير سبيل لدفع اللبس أو الخطأ في الفهم.

(1) انظر: مغني اللبيب 1/ 114.

(2) انظر: مغني اللبيب 1/ 114، الجنى الداني؛ ص 551، همع الهوامع 2/ 136 - 137.

ج - (حتى) الابتدائية :

وليس المقصود بكونها ابتدائية وجوب أن يليها المبتدأ والخبر، بل المراد أنها صالحة لذلك؛ فهي حرف يُستأنف بعده الكلام، كسائر حروف الابتداء؛ مثل: «السلام» و «أما»، ونحوهما، فيقع بعد (حتى) المبتدأ والخبر؛ كقول الشاعر:

فما زالت القتلى تمجّ دماءها دجلة حتى ماء دجلة أشكل⁽¹⁾

ويليها الجملة الفعلية المصدرة بالمضارع المرفوع؛ كما في قراءة نافع⁽²⁾ لقوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: 214] يرفع «يقول»⁽³⁾، أو المصدرة بالماضي؛ كقوله تعالى: ﴿حَتَّى عَفَا وَفَالُوا﴾ [الأعراف: 95].

وذكر بعض إخواننا الباحثين أن (حتى) إذا ارتفع الفعل بعدها كانت حرف نسق عند المبرد؛ كـ «الواو، والفاء، وثم»⁽⁴⁾ - وما ذكره المبرد مغاير لذلك، فهو يذكر أن رفع المضارع بعد (حتى) إنما يكون للدلالة على الحال، وأن (حتى) تدخل على الجملة الاسمية كقوله⁽⁵⁾:

* وحتى الحِيَاد ما يُقَدَن بأرسان⁽⁶⁾ *

(1) البيت لجريز، وهو في ديوانه ص 143، وهو من شواهد: حروف المعاني؛ للزجاجي، ص 65، ومعاني الحروف؛ للرماني، ص 120، والخزانة 4/ 142، ومغنى اللبيب 1/ 114. تمج: تلفظ، الأشكل: الذي يخالطه حمرة، والشاهد فيه هنا: مجيء (حتى) ابتدائية، ووقوع ما بعدها جملة اسمية.

(2) هو: نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أحد القُرَاء السبعة، توفّي سنة 169 هـ [انظر ترجمته: غاية النهاية؛ لابن الجزري 8/ 330].

(3) قرأ بها نافع وحده وقرأ الباكون بالنصب، وقرأ الكسائي بالرفع زمناً ثم عاد إلى قراءة النصب [وانظر: السبعة؛ لابن مجاهد ص 181 - 182]، ونسب الفراء القراءة إلى مجاهد وبعض أهل المدينة - يعنى نافعاً - [انظر: معاني القرآن؛ للفراء 1/ 132 - 133، وانظر: النشر في القراءات العشر 2/ 171، وإعراب القرآن؛ للنحاس 1/ 304].

(4) انظر: الحروف العاملة في القرآن الكريم؛ ص 562.

(5) سبق تخريج البيت وتوثيقه - انظر: ص 32 من هذا الكتاب.

(6) انظر: المقتضب 2/ 39 - 40.

ومعلوم أن ما يدخل على الجملة الاسمية والجملة الفعلية ذات الفعل المرفوع هي (حتى) الابتدائية لا غير.

موقع الجملة بعد (حتى) الابتدائية :

ما ورد عن سيبويه من أمثلة في هذا السياق يدل بوضوح على أن الجملة الواقعة بعد (حتى) الابتدائية مستأنفة ولا محل لها من الإعراب؛ حيث يقول: ويدلك على (حتى) أنها حرف من حروف الابتداء أنك تقول: حتى إنه ليفعل ذاك، كما تقول: فإذا أنه يفعل ذاك، ومثل ذلك قول حسان بن ثابت:

يغشون حتى ما تهر كلابهم لا يسألون عن السواد المقبل⁽¹⁾

ومثل ذلك: مرض حتى يمر به الطائر فيرجمه، وسرت حتى يعلم الله أنى كال - والفعل ههنا منقطع من الأول⁽²⁾.

ولعل مجيء (إنّ) مكسورة بعد (حتى) فيما مثل به ما يؤكد أن الجملة مستأنفة، فلا محل لها من الإعراب؛ وهو ما يؤكد الزجاجي: بأن (حتى) الابتدائية لا تأثير لها في الجمل التي تدخل عليها؛ كقولك: قام القوم حتى زيد قائم... وكذا استشهد لدخولها على الجملة بنوعها بيت امرئ القيس⁽³⁾:

(1) البيت في ديوان حسان بن ثابت رضى الله عنه؛ ص 123، وهو من شواهد: سيبويه 3/ 19، والخصائص 1/ 368، وشرح الجمل؛ لابن عصفور 2/ 168، والتبصرة والتذكرة؛ للصيمري 1/ 422، وشرح التسهيل؛ لابن مالك 4/ 54، والمغنى 1/ 114. ورواية سيبويه (لا تهر) وهو في الديوان وسائر المراجع (ما تهر)، ويغشون: مبنى للمجهول؛ أى يغشاهم الأضياف ويترددون عليهم، وتهر: تنبح، والكلاب لا تنبح لاعتيادها الأضياف، السواء: الشخص، والشاهد فيه هنا: مجيء (حتى) للابتداء ووقوع الفعل بعدها مرفوعاً، فالجملة مستأنفة.

(2) سيبويه 3/ 18-19.

(3) سبق تخريج البيت وتوثيقه ص 32 من هذا الكتاب؛ وهو في الديوان وفي كافة المراجع (وحتى الجياد)، والشاهد فيه هنا: دخول (حتى) الابتدائية على الجملتين الفعلية برواية رفع (تكل) في الشطر الأول، والاسمية في الشطر الثانى دون أن تؤثر فيها (حتى).

سريت بهم حتى تكلُّ مطيهم وحتى المطى ما يُقَدَن بأرسان⁽¹⁾

وقد تلى (حتى) الابتدائية الجملة الشرطية المصدرة بـ (إذا)؛ كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَنْزَلْنَا عَلَىٰ وَادِ النَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾ [النمل: 18]⁽²⁾، وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: 73]؛ والجواب هنا محذوف⁽³⁾.. ويرى ابن مالك أن (حتى) في الآية جازة⁽⁴⁾، وذكر ابن هشام أن الأخفش قد سبقه إلى ذلك؛ وأن الصحيح أنها الابتدائية، و (إذا) في محل نصب على الظرفية بشرطها أو جوابها وإن كان محذوفاً⁽⁵⁾.

ونقل المرادى قول الزَّجَّاج⁽⁶⁾: بأن الجملة بعد (حتى) في موضع الجر، وأنه - أى الزَّجَّاج - يرى أن (حتى) جازة لما بعدها من الجمل - وقد أورد القول بضعفه، لأنه يُفَضَّى إلى تعليق حرف الجر عن العمل، وهو غير معروف⁽⁷⁾.

وقد نسب ابن هشام هذا القول إلى الزَّجَّاج وغيره، ورد عليه بما سبق، وزاد: بأن (حتى) لا تعمل إلَّا في المفردات، ولو وقعت بعدها «أن» لكُسرت، فقالوا: مرض حتى إنهم لا يرجونه... وأن القاعدة إذا دخلت حروف الجر على (إن) فُتحت؛ كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَأْتِكُمُ اللَّهُ هُوَ الْحَقُّ﴾ [الحج: 62]⁽⁸⁾.

(1) انظر: الجمل؛ للزَّجَّاجي؛ ص 67.

(2) انظر: البحر المحيط؛ لأبى حيَّان 60 / 7.

(3) انظر: سيبويه 103 / 3.

(4) انظر: شرح التسهيل؛ لابن مالك 210 / 2.

(5) انظر: مغنى اللبيب 115 / 1.

(6) هو: أبو اسحق إبراهيم بن السرى بن سهل الزَّجَّاج، كان يخرط الزجاج في حديثه فنسب إليه، ثم أحبَّ درس النحو فلزم المبرد حتى تخرَّج على يديه، وصار معلِّماً لأبناء الوزراء، وجالس الخلفاء، وأقبلت عليه الدنيا حتى توفى سنة 310 هـ، من مصنفاته: شرح أبيات سيبويه، ومختصر في النحو، وفعلت وأفعلت، ومعاني القرآن، وغيرها. انظر في ترجمته: أخبار النحويين البصريين؛ للسيرافي، ص 108، وطبقات الزبيدي؛ ص 121، والشذرات 2 / 259، والإنباه 1 / 159، وغيرها.

(7) انظر: الجنى الدانى؛ ص 552.

(8) انظر: مغنى اللبيب 116 / 1.

مشاركتها الجارّة والعاطفة في معنى الغاية :

شَبَّه سيبويه (حتى) بـ (إلى) في أداء معنى منتهى ابتداء الغاية⁽¹⁾، وهو تشبيهٌ قصد به العموم في كل منها، فهو على ذلك يشمل سائر أقسام (حتى)، فهي تجيء جارّةً للمفرد؛ مثل قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: 5]؛ فيكون مطلع الفجر غاية لما قبلها، ونقول: مررت بالقوم حتى زيدًا مررت به؛ فتكون (حتى) عاطفة، ولا بد أن يكون (زيد) غاية لما قبله في الزيادة أو النقص - كما مر -⁽²⁾. ونقول في (حتى) الابتدائية: قام القوم حتى زيد قائم، فيكون قيام زيد غاية لما قبله؛ في قوله:

سريت بهم حتى تكلُّ مطيَّهم وحتى المطى ما يُقَدِّن بأرسان⁽³⁾

يكون كلال المطى في الشطر الأول، وانطلاق الجياد بغير أرسان غاية للسرى⁽⁴⁾.

يقول ابن برهان⁽⁵⁾ في شرحه على «اللمع»: (حتى) هي غاية أينما كانت، وإن اختلفت أحوالها⁽⁶⁾.

اجتماع أقسام (حتى) الثلاثة :

قد يحتمل الكلام أقسام (حتى) الثلاثة السابقة؛ أعنى: أن تكون «جارّة، وعاطفة، وابتدائية» - فيحتمل الاسم بعدها أوجه الإعراب الثلاثة: الجرّ والنصب والرفع.

(1) انظر: سيبويه 231 / 4.

(2) انظر: معاني الحروف؛ للرماني، ص 119، ابن يعيش 96 / 8، والارتشاف 2 / 646 - 647، والهمع 2 / 136، وشرح الأشموني 3 / 74.

(3) سبق تخريج البيت وتوثيقه ص 31 من هذا الكتاب بشاهده هنا.

(4) انظر: سيبويه 3 / 126، والمقتضب 2 / 39 - 40، وجل؛ الزّجاجي؛ ص 78، والمغنى 1 / 114.

(5) هو: أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن عمر بن برهان - بفتح الباء - العكبري؛ وُلِدَ في عكبراً - قُرب بغداد - ونشأ بها وتلقّى علومه بها وبيغداد بعد رحيله إليها ثم استقر بها للتدريس والتصنيف، من مؤلفاته: أصول اللغة، وشرح اللمع - ولا يُعرف له غيرهما -، تُوفّي سنة 456 هـ. انظر في ترجمته: إنباه الرواة 2 / 312، والبداية والنهاية 12 / 92، والشذرات 3 / 297، ومعجم المؤلفين 16 / 210، وغيرهما.

(6) شرح اللمع؛ لابن برهان 1 / 184.

وقد ورد على الأوجه الثلاثة قولهم: أكلت السمكة حتى رأسها؛ بجرّ الرأس، مأكولاً أو غير مأكول على الخلاف السابق، وينصب الرأس مأكولاً على العطف؛ لأن (حتى) فيه بمعنى (الواو) - كما سبق -، ويرفع الرأس مأكولاً كذلك، على أن (حتى) حرف ابتداء، وتقدير ما بعدها: حتى رأسها أكلته⁽¹⁾ - ومثله قول الشاعر:

ألقى الصحيفة كي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والزاد حتى نَعْلُهُ ألقاها⁽²⁾

فهو يروى بجرّ (نعله) على أن (حتى) جازّة، وينصبه على وجهين: أن تكون (حتى) عاطفة، أو أن تكون ابتدائية.. والنصب بفعل مقدّر يفسره الظاهر؛ والتقدير: حتى نعله ألقاها؛ فيكون من باب الاشتغال، ويروى برفع (نعله)، على أن (حتى) ابتدائية، و(نعله) مبتدأ خبره (ألقاها)⁽³⁾.

وجاء على الأوجه الثلاثة كذلك قول الآخر:

عممهم بالندی حتى غواتهم فكنت مالك ذى غنى وذى رُشد⁽⁴⁾

فقد روى بجر (غواتهم) ونصبه ورفعته على ما سبق⁽⁵⁾

فقد روى بجرّ (غواتهم) ونصبه ورفعته على ما سبق⁽⁶⁾.

(1) انظر: جمل؛ الزّجاجي؛ ص 68 - 69، والمفصل؛ لابن يعيش 20 / 8، ومغنى اللبيب 1 / 115.

(2) سبق تخريج البيت ص 18 من هذا الكتاب. والشاهد فيه هنا: مجيء الرواية في (نعله) بالجرّ والنصب والرفع.

(3) انظر: جمل؛ الزّجاجي؛ ص 69، وشرحه؛ لابن هشام، ص 157، وشرحه؛ لابن عصفور 1 / 519، وشرح المفصل؛ لابن يعيش 8 / 19 - 20، والجنى الداني؛ ص 553.

(4) هذا بيت لا يُعرف قائله، وهو من شواهد: شرح التسهيل؛ لابن مالك 3 / 167، والجنى الداني؛ ص 553، ومغنى اللبيب 1 / 115. الشاهد فيه: رواية قوله (غواتهم) بالأوجه الثلاثة: الجر والنصب والرفع؛ عند غير البصريين كما سيجيء.

(5) انظر: شرح التسهيل؛ لابن مالك 3 / 167، والجنى الداني؛ ص 553، ومغنى اللبيب 1 / 115.

(6) انظر: الجنى الداني، ص 553.

وَدَكَرَ المرادى: أن الرفع لو ثبت في البيت الأخير لدل على جواز مجيء الرفع بالابتداء فيما بعد (حتى) الابتدائية وإن لم يذكر له في الكلام ما يصلح أن يكون خبراً - وهو ما يمنعه البصريون⁽¹⁾.

وقد أخذ ابن هشام بقول البصريين هنا؛ فذكر: أن الرفع في (غواتهم) في البيت شاذ؛ لأن فيه تهية العامل للعمل وقطعه عنه.. وأشار إلى أن البصريين يُوجبون إذا قلت: أكلت السمكة حتى رأسها؛ بالرفع، أن تقول: حتى رأسها مأكول⁽²⁾.

ولا أرى وجوب ذلك؛ لأن حذف خبر المبتدأ إذا علم جائز، وعليه خرج أكثر المتأخرين وبعض البصريين، في أحد الوجوه، قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: 3]؛ أى ورسوله برىء منهم⁽³⁾، وإن منعه بعضهم⁽⁴⁾.

(1) انظر: الجنى الدانى؛ ص 553.

(2) انظر: مغنى اللبيب 1/ 115-116.

(3) انظر: الجمل؛ للزجاجي؛ ص 55-56، والبيان؛ للعكبري 2/ 634، وتفسير القرطبي 8/ 70، وشرح التسهيل؛ لابن مالك 2/ 48-49، وأوضح المسالك؛ لابن هشام 1/ 358، وشرح التصريح 1/ 227، وشرح الأشموني 1/ 285.

(4) انظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 2/ 202، الكشف 2/ 173، وتفسير البيضاوى 1/ 395.

(د) - (حتى) الناصبة للمضارع :

أثبتته الكوفيون وحدهم؛ يقول الفراء عن قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: 214]: «ولها وجهان في العربية: نصبٌ، ورفع... أمّا النصب: فلأن الفعل الذى قبلها مما يتطاول كالترداد، فإذا كان الفعل على ذلك المعنى نصب بعده بـ (حتى)»⁽¹⁾. أى أن (حتى) هى الناصبة للمضارع بنفسها.

ويرى البصريون؛ ومن سار على نهجهم وكذا عامة المتأخرين: أن الفعل بعدها منصوب بـ (أن) المضمرة وجوباً⁽²⁾.

وقد عرض ابن الأنبارى⁽³⁾ فى المسألة الثالثة والثمانين من «الإنصاف» مذهب كلا الفريقين وأدلتهم، ومجمل القول فيها: أن الكوفيين احتجوا لمذهبهم بأن (حتى) إنما ينصب بعدها المضارع على أحد معنيين: معنى: (إلى أن)، أو معنى (كى). وما دامت (حتى) قد قامت مقامها، فوجب أن تعمل عملها؛ فكلتاها تنصب المضارع، كما قامت واو (رُب) مقامها؛ فعملت عملها، وكما قامت واو القسم مقام الباء؛ فعملت عملها⁽⁴⁾.

أمّا البصريون؛ فاحتجوا لمذهبهم بأن (حتى) من عوامل الأسماء، فلا تكون من عوامل الأفعال. وبما ورد عن العرب من نصب المضارع وليس قبله ناصب إلا (حتى) الجارة لاسم

(1) معانى القرآن؛ للفراء 1/ 132.

(2) انظر: سيبويه 3/ 7، 160-170، والمقتضب 2/ 37، وأصول ابن السراج 1/ 426، والجمل؛ للزجاجي؛ ص 191، والخصائص 1/ 204، والتبصرة 1/ 419، والمفصل؛ ص 246، وشرح التسهيل؛ لابن مالك 4/ 23، ومغنى اللبيب 1/ 112، وغيرها.

(3) هو: أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنبارى، نحوى، مشارك فى أنواع من العلوم، له نحو 130 مؤلفاً أكثرها فى فنون العربية، توفى سنة 577هـ، من تصانيفه: الإنصاف فى مسائل الخلاف، ولىع الأدلة، وأسرار العربية، وديوان اللغة، ونزهة الألباء، وغيرها. انظر فى ترجمته: شذرات الذهب 1/ 259، والإنباء 2/ 169، وغيرها.

(4) انظر: الإنصاف - المسألة 83-2/ 598.

بعدها، فلا يتصور أن تعمل (حتى) الجر في الاسم، والنصب في الفعل في آنٍ واحد - وردوا على ما ادَّعاه الكوفيون من قيام (حتى) مقام (أن) و(كى) فتعمل عملهما في نصب المضارع؛ بها ورد في المسألة الثمانين بأن: (أن) إذا ظهرت مع (كى) أو قدّرت لكان ينبغي أن يكون العمل (كى) دونها، ولكن العمل إنما هو لـ (أن)، ولا يقال بأنها ظهرت ابتداء دون تقدير، فإنه غير مقيس ويحتاج إلى توقيف من العرب، وهو غير مثبت عنهم، وكذا لم يُثبت ظهور (أن) مع (حتى) كما لم تظهر مع (كى) ⁽¹⁾.

وعليه فإن (أن) لا تظهر مع (كى) ولا تقوم مقامها، وكذا لو قامت (حتى) مقام (أن) ما ظهرت معها - كما يزعم الكوفيون -، لثلا يجمع بين البديل والمبدل منه، كما لا يجمع بين واو القسم وبائه، فلا يقال: بوالله.. وقيام الواو مقام (رُبَّ) وعملها عمل (رَب) إنما هو ادعاءً كوفيًّا لم تثبت صحته ⁽²⁾.

والحاصل: أن نصب المضارع بـ (حتى) ذاتها إنما هو دعوى كوفية لا يُساندها قياس مقبول أو سماع موثوق به، والبصريون وعامة المتأخرين على أن المضارع منصوب بعد (حتى) بـ (أن) مضمرة وجوبًا - كما مرَّ -.

معانى (حتى) التى يُنصب بعدها المضارع :

عامة النحاة على أن (حتى) التى ينصب بعدها المضارع لها معنيان:

الأول: معنى الغاية؛ ويعبرون عنه بأن (حتى) فيه بمعنى (إلى أن)؛ كقولك: سرت حتى تطلع الشمس؛ أى إلى أن تطلع، فطلوع الشمس إنما هو غاية السير؛ ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: 91] ⁽³⁾.

(1) انظر: المرجع السابق - المسألة 80 - 579 / 2 - 584.

(2) انظر: المرجع نفسه - المسألة 83 - 598 / 2 - 602، وانظر قول البصريين كذلك في شرح التسهيل؛ لابن مالك 4 / 24 - 25، والارتشاف 2 / 403.

(3) انظر: المقتضب 2 / 37، وأصول ابن السراج 9 / 426، واللمع؛ لابن جنى، ص 162، والجمل؛ للزجاجي؛ ص 191، وشرح التسهيل؛ لابن مالك 4 / 24، ومغنى اللبيب 1 / 112.

الثانى: معنى التعليل: يُعبرون عنه بأن (حتى) فيه بمعنى (كى)، كقولك: سرت حتى أدخل المدينة؛ أى سرت كى أدخلها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يَقْتُلُونَكَ حَتَّى يَرْدُّوكُم عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَظَلُّوا﴾ [البقرة: 217] ⁽¹⁾.

هذا ما اتفقوا عليه ، ولكن ابن مالك زاد على هذين المعنيين معنى ثالثاً؛ هو : معنى الاستثناء ؛ أى أن تكون (حتى) فيه بمعنى (إلا أن)... واستشهد عليه بقول الشاعر:

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل ⁽²⁾

فلو أنك جعلت (إلا أن) مكان (حتى)، فقلت: ليس العطاء من الفضول سماحة إلا أن تجود وما لديك قليل، لكان المعنى صحيحاً، ولو أنه يرى أنك لو جعلت (إلا أن) مكان (حتى) لم يكن المعنى فاسداً ⁽³⁾.

وقد تلقف ابن هشام قول ابن مالك وتمسك به، ودافع عنه، وشرح، وزاد في شواهد، وذكر أنه: ظاهر من قول سيويه في تقدير (والله لا أفعل إلا أن تفعل)؛ المعنى: حتى تفعل، ونسبه كذلك إلى ابن هشام الخضراوى، وأن أبا البقاء العكبرى قد نقله عن بعض النحاة في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَكْلِمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا﴾ [البقرة: 102]، وإن كان معنى الغاية ظاهراً في هذه الآية، ولكن معنى الاستثناء - والكلام لابن هشام - ظاهرٌ فيها أنشده ابن مالك:

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل

وفي قولٍ آخر:

(1) انظر: المراجع النحوية السابقة.

(2) البيت للمقتنع الكندى، وهو من شواهد: شرح التسهيل؛ لابن مالك 4 / 24، والمغنى 1 / 112، والجنى الدانى؛ ص 555، والهمع 2 / 9، وشرح الأشموني 3 / 297. والشاهد فيه: مجيء (حتى) بمعنى (إلا أن) في قول ابن مالك.

(3) انظر: التسهيل؛ ص 230، وشرح التسهيل؛ لابن مالك 4 / 24.

والله لا يذهب شيخى باطلاً حتى أير مالكا وكاهلاً⁽¹⁾

فإنَّ ما بعد (حتى) في البيتين ليس غاية لما قبلها، ولا سبباً عنه⁽²⁾.

وفي حاشية الأمير على (المغنى): أن الغاية ممكنة في البيت الأول؛ أى تنتفى عنك السماحة إلى أن تجود، وكذا التعليل؛ أى أحكم عليك بنفى السماحة لأجل أن تجود، وأن فيهما من التكلف ما لا يخفى، وكذا في البيت الثانى⁽³⁾.

وقد عرض الأشمونى القضية، وأخذ فيها بقول ابن مالك وابن هشام؛ معللاً ذلك بما ذكره⁽⁴⁾. واكتفى السيوطى بعرض المسألة دون أن يدلّس فيها بقوله⁽⁵⁾.

ويقول أبو البقاء العكبرى في إعراب (أن يقول) من الآية السابقة: «أى إلى أن يقول»؛ والمعنى: أنها كانا يتركان تعليم السحر إلى أن يقولوا ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فَتَنَةٌ﴾⁽⁶⁾، وقيل: (حتى) بمعنى (إلا)؛ أى: وما يعلمان من أحد إلا أن يقولوا⁽⁷⁾.

ولم يعارض هذا القول إلا أبو حيّان والمرادى الذى نقل عنه؛ فيقول أبو حيّان: «وذكر النحويون أنه إذا انتصب الفعل بعدها⁽⁸⁾ تكون علة وسبباً لما بعدها؛ نحو: أسلمت حتى

(1) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ص 134، وبعده

القاتلين الملك الحاحلا خير معدّ حسبا ونائلا

بالهف هند إذ خطئن كاهلا

وأبير: أهلك، ومالك وكاهل: من بنى أسد وهو يتهمها بقتل أبيه. وقد نسب البيت لغيره، وأن المراد بشيخه الحسن بن على أو الحسين رضى الله عنهم، والبيت من شواهد: المغنى 1/ 112، والهمع 2/ 9، وشرح الأشمونى 3/ 298، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى 3/ 298. والشاهد فيه: مجىء (حتى) بمعنى (إلا أن) في قول ابن هشام.

(2) انظر: مغنى اللبيب 1/ 112.

(3) انظر: حاشية الأمير على مغنى اللبيب بهامشه 1/ 112.

(4) انظر: شرح الأشمونى 3/ 298.

(5) انظر: همع الهوامع 2/ 9.

(6) تكملة للآية السابقة: ﴿وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فَتَنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: 102].

(7) التبيان في إعراب القرآن؛ للعكبرى 1/ 99.

(8) يعنى: (حتى).

أدخل الجنة، وللغاية؛ نحو: أسير حتى تطلّع الشمس. وذكر ابن هشام وابن مالك: أنها قد تأتي بمعنى (إلا أن) فتكون للاستثناء المنقطع - واحتجاً بما احتمل التأويل فيه بمعنى (إلى)، فتكون للغاية. وذكر في (البسيط) عن بعضهم في نحو: لا أقوم حتى يقوم، قال: المعنى: إلا أن يقوم. وقول سيبويه في قولهم: (والله لا أفعل إلا أن تفعل)، والمعنى: حتى تفعل.. ليس ينص على أن (حتى) إذا انتصب ما بعدها تكون بمعنى (إلا أن)، لأن قوله ذلك تفسير معنى⁽¹⁾.

وأحسب أن القائلين بمجىء (حتى) بمعنى (إلا) قد استندوا إلى ظاهر قول سيبويه دون إمعان النظر فيما قاله في ذلك الباب الذي وردت فيه عبارته التي استندوا إليها، وفيما أورده سيبويه عن نصب المضارع بعد (حتى) في بابها.

فسيبويه يقول هذه العبارة في باب سمّاه «باب ما يكون مبتدأ بعد إلا»، ونص عبارته: «وأما قولهم: والله لا أفعل إلا أن تفعل، و (أن تفعل) في موضع نصب؛ والمعنى: حتى تفعل... أو كأنه قال: أو تفعل، والأول مبتدأ ومبنى عليه⁽²⁾».

فالباب للاستثناء؛ وسيبويه أورد عبارته للتمثيل بها على وقوع ما قبل (إلا) مبتدأ، وما بعدها مبنى عليه؛ وقد شرح الجملة مرتين: مرة على أن معناها: حتى تفعل، ومرة على أن معناها: أو تفعل... فلماذا اختاروا واحداً منهما دون الآخر؟ فلم يرد عنهم مجيء (أو) بمعنى (إلا).

ويقول سيبويه في الباب الذي سمّاه «باب حتى»: «اعلم أن (حتى) تنصب على وجهين؛ فأحدهما: أن تجعل الدخول غاية لمسيرك؛ وذلك قولك: سرت حتى أدخلها، كأنك قلت: سرت إلى أن أدخلها... فالنائب للفعل ههنا هو الجارّ للاسم إذا كان غاية، فالفعل إذا كان غاية نُصب، والاسم إذا كان غاية جُرّ؛ وهذا قول الخليل. وأما الوجه الآخر: فأن يكون السير قد كان والدخول لم يكن، وذلك إذا جاءت مثل (كى) التي فيها إضمار (أن) وفي معناها؛

(1) ارتشاف الضرب؛ لأبي حيّان 2/ 403 - 404.

(2) سيبويه 2/ 342.

وذلك قولك: كَلَّمْتَهُ حَتَّى يَأْمُرَ لِي بِشَيْءٍ»⁽¹⁾.. ولكنك إذا قلت: سرت حتى أدخلها، وكان الدخول متصلًا بالسير، فكأنك قلت: سرت فأدخلها؛ فترفع الفعل، وتصير (حتى) حرف ابتداء - ويعلِّله سيبويه بقوله: «لأنها لم تجيء على معنى (إلى أن)، ولا معنى (كى)، فخرجت من حروف النصب، كما خرجت (إذن) منها في قولك: إِذْنُ أَطْنُكَ»⁽²⁾؛ يعنى لدلالة كل منهما على الحال لا الاستقبال.

فقول سيبويه شديد الوضوح في أنَّ (حتى) التي يُنصب بعدها المضارع مقصورة على معنيين: الغاية، والتعليل - فإذا خرج الكلام عنهما لم يكن الفعل منصوبًا.

وهذا لا يعنى أن نتوقف عند ما توقف عنده سيبويه أو غيره، فكل من تبين له معنى جديد كان له أن يُظهره مستدلًّا عليه، دون الاعتماد على أسانيد قديمة لم يقل بها من تسند إليهم مع إغفال أقوالهم الصريحة فيها.

ومع ذلك كله فإنني أستحسن قول هؤلاء بمجىء (حتى) بمعنى (إلا) في مواضع يكاد يكون معنى الاستثناء فيها هو الأشد وضوحًا؛ ومنها قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: 43]، وقوله جَلَّ شأنه: ﴿وَلَا لَنْكِهُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى تُؤْمِنَ﴾ [البقرة: 221]، وقوله عَزَّ وَعَلَا: ﴿وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فَتْنَةٌ﴾ [البقرة: 102]، وغيرها مما يجيء - إن شاء الله تعالى -⁽³⁾.

نصب المضارع بعد (حتى) ورفعها :

يشترط النحاة في المضارع الذي يُنصب بعد (حتى) شرطًا أساسيًا؛ وهو أن يكون مستقبلًا، أو مؤولًا بالمستقبل - فمثال الأول: أن تقول: لأسيرنَّ حتى تطلع الشمس، وأن تقول: أسلمت حتى أدخل الجنة.. ومثال الثاني: أن تقول: كان سيرى حتى أدخل المدينة؛

(1) المرجع السابق 3/ 16 - 17.

(2) المرجع نفسه 3/ 18.

(3) انظر: الآيات التي يحتمل فيها (حتى) معنى الاستثناء ص 79 من هذا الكتاب.

فالسير والدخول - وإن وقعا في الماضي - إلا أنك تحكى تلك الحال، فالدخول يُعدُّ مستقبلاً بالنسبة إلى زمن السير، وجعل منه قراءة غير نافع لقوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: 214]... وإنما عَدَّ هذا مما يؤول بالمستقبل، لأنه فعل قد وقع، ولكن المخبر به يقدر اتصافه بالعزم عليه حال الإخبار، فيصير مستقبلاً بالنسبة إلى تلك الحال؛ فينصب المضارع⁽¹⁾.

أمَّا رفع المضارع بعد (حتى)؛ فإنه يتعين إذا كان حالاً، فضلة، متسبباً عما قبلها، فالحال كقولك: سألت عنك حتى لا أحتاج إلى سؤال؛ أى فأنا الآن لا أحتاج إلى سؤال، وكقولك: أسير حتى أدخلها، تقوله وأنت داخل المدينة في الحال، وقد يكون الفعل مؤولاً بالحال فيكون منه، كما في قراءة نافع بالرفع لقوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: 214]. والمقصود بالمؤول بالحال: أن يكون الفعل قد وقع، فيقدر اتصافه بالدخول فيه، فيرفع الفعل، لأنه حال بالنسبة إلى تلك الحال⁽²⁾.. وكذا إن كان ما قبل (حتى) متسبباً فيما بعدها، ومؤدياً إليه، كقولك: مرض حتى لا يرجونه، وسرت حتى أدخلها؛ لأن الدخول كان بعملك الذى كان سبباً له فإذا انضم إليه إرادة أنه واقع في الحال، وما بعد (حتى) فضلة غير مبنى على ما قبلها وجب الرفع⁽³⁾.

وقد شبه سيبويه رفع الفعل بعد (حتى)، التى تكون حينئذٍ ابتدائية: يرفع الاسم بعدها في قول الشاعر⁽⁴⁾:

(1) انظر: سيبويه 17/3، والمقتضب 41/2 - 42، واللمع؛ ص 164، والتبصرة والتذكرة 419/1، وشرح الجمل؛ لابن عصفور 164/2، وكافية الرضى 242/2، والمغنى 112/1 - 113، والجنى الدانى؛ ص 555، والهمع 9/2 - 10.

(2) انظر: سيبويه 18/3، والمقتضب 41/2، وشرح اللمع؛ لابن برهان 182/1، والمغنى 113/1.

(3) انظر: الجمل؛ للزجاجي؛ ص 191، والتبصرة 422/1، وشرح اللمع؛ لابن برهان 182/1.

(4) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ص 361، وهو من شواهد: سيبويه 18/3، والمقتضب 39/2، وابن يعيش 18/8، والمغنى 114/1، والهمع 24/2. ورواية الديوان (فيا عجبى)، والشاهد: محىء (حتى) ابتدائية؛ فيقع بعدها الاسم مرفوعاً كما يقع الفعل بعدها مرفوعاً.

فيا عجباً حتى كلبُ تسبني كأن أباهما نهشل أو مجاشع⁽¹⁾

من أحوال نصب المضارع ورفع بعد (حتى) :

قد يجيء النصب والرفع في المضارع الواقع بعد (حتى) متردداً بين أن يكون راجحاً، أو مرجوحاً، أو واجب النصب، أو واجب الرفع - وإنما ذلك لما قد يعرض له من الأحوال التي يمكن إجمالها فيما يلي:

1 - إذا وقع قبل (حتى) ما يُفيد التقليل أو التكثير؛ فقلت: قلما أو كثر ما سرت حتى أدخل المدينة؛ فإنَّ الرفع مع التكثير أحسن من النصب، لأنك قَوَّيت السبب، والرفع أبداً يكون على السببية⁽²⁾. وسيبويه يوجب النصب ويمنع الرفع مع التقليل، لأنه عنده كالنفي، فقولك (قلما) نفى لقولك (كثر ما). كما أن قولك: ما سرت⁽³⁾، نفى لقولك: سرت. ونقل أبو حيان: أن أبا على الفارسي والرماني وابن السيد يجيزون فيه الرفع⁽⁴⁾.

2 - مما يتصل بالتقليل والتكثير أن تصف المصدر بمثل (كثيراً) و (شديداً)، أو (قليلاً) و (ضعيفاً)... فإذا قلت: سرت سيراً كثيراً أو شديداً حتى أدخل البلدة؛ جاز النصب، والرفع أحسن، لأنك قَوَّيت السبب.. وإذا قلت: سرت سيراً قليلاً أو ضعيفاً حتى أدخلها؛ جاز الرفع، والنصب أحسن، لأنك أضعفت السبب وقللته⁽⁵⁾.

3 - وإذا وقعت (إنما) في أول الجملة فقلت: إنما سرت حتى أدخل المدينة؛ فتنصب إذا كنت محتقراً سيرك الذي أدَّى إلى الدخول واستصغرتَه، ويقبَح الرفع عند سيبويه، فإن لم تحتقره رفعت⁽⁶⁾. وجعل ابن عصفور الرفع معها قوياً والنصب ضعيفاً؛ لإفادتها معنى الحصر⁽⁷⁾.

(1) سيبويه 18 / 3.

(2) انظر: شرح الجمل؛ لابن عصفور 165 / 2.

(3) انظر: سيبويه 22 / 3.

(4) انظر: الارتشاف 404 / 2.

(5) انظر: المرجع السابق 406 / 2.

(6) انظر: الارتشاف 405 / 2.

(7) انظر: شرح الجمل؛ لابن عصفور 166 / 2.

4- إذا دخل الاستفهام في الكلام، فإما أن يكون استفهاماً عن الفعل كقولك: أقرأت حتى تفهم؟ وأسرت حتى تدخل المدينة؟ فيجب نصب الفعل؛ لأن الاستفهام عن الفعل كالنفي له في عدم تحقق الوقوع، ولا يجوز الرفع؛ وإن كان الاستفهام عن الفاعل لا عن الفعل، نحو: من أنصت حتى يسمع الدرس؟ جاز النصب والرفع لاحتمال السببية⁽¹⁾.

5- إذا اختلف الفاعل فيما قبل (حتى) وما بعدها؛ فإمّا ألا يكون بين الفاعلين صلة ولا سببية كقولك: سرت حتى تطلع الشمس؛ فيجب النصب لامتناع السببية، وإمّا أن يكون بينهما صلة مؤدية إلى السببية كقولك: سرت حتى يدخل المدينة هماري؛ جاز الرفع لاحتمال السببية، ولذا جاز الرفع في قوله تعالى: ﴿وَرُزِّلُوا إِلَى الْبَقَرَةِ﴾ [البقرة: 214]، وكذا إذا قلت: قرأت حتى يفهم صديقي، فيجوز النصب والرفع، لاحتمال أن تكون قراءتك سبباً لفهم صديقك⁽²⁾.

6- إذا كان الفعل قبل (حتى) مما يحدث بسرعة؛ كقولك: وثبتت على غريمي حتى آخذ بحلقه؛ جاز النصب على التعليل، والرفع على السببية عند غير الفراء.. أمّا الفراء فإنه لا يُجيز في ذلك إلا الرفع، لأن النصب عنده مشروط بأن يكون الفعل قبل (حتى) مما يتناول ويمتد كالترداد؛ كقولك: جعل فلان يديم النظر حتى يعرفك؛ فإن إدامة النظر مما يطول ويمتد، فإن كان الفعل لا يتناول وهو ماضٍ وجب عنده الرفع⁽³⁾. وأول البصريون ما زعم الفراء أنه لم يسمعه إلا مرفوعاً بأنه ماضٍ، والتقدير: فأخذت بحلقه⁽⁴⁾.

7- إذا لم يكن ما بعد (حتى) فضلة وجب النصب، فيجب في نحو: سيري حتى أدخلها، وكذلك في نحو: كان إنصاتي حتى أسمع الدرس؛ لأنك لو رفعت كانت (حتى) ابتدائية، وما بعدها مستأنف، فيصير المبتدأ في المثال الأول، و(كان) في المثال الثاني بلا خبر؛ إلا إن قدرت

(1) انظر: سيبويه 3/ 24-25، والارتشاف 2/ 405، والجنى الداني؛ ص 556، والهمع 2/ 9.

(2) انظر: سيبويه 3/ 25-26، والتبصرة 1/ 427، والارتشاف 2/ 405.

(3) انظر: معاني القرآن؛ للفراء 1/ 132/ 133.

(4) انظر: الارتشاف 2/ 405-406.

(كان) تامة، بخلاف ما إذا قلت: كان سيرى متعباً حتى أدخل المدينة، أو: كانت قراءتى أمس حتى أفهم الدرس، فإن قولك (متعباً) و (أمس) قد وقع كل منهما خبراً عن (كان) فيجوز في الفعل النَّصْب والرفع⁽¹⁾.

8- أجاز الكسائي الرفع في نحو: «سرت حتى تطلع الشمس؛ استناداً إلى ما سمعه الكوفيون من قول العرب: سرت حتى تطلع الشمس بعرفة - قال ابن عصفور: «وهذا أسوأ ما سُمِعَ عنهم، ألا ترى أن هذا سبب، لأن طلوع الشمس بهذه البقعة يكون سبب جد السير لو ضعف.. فهم قد أخذوا سبباً وغلطوا فيه، وجعلوه غير سبب، وكسروا القانون بناءً على فهمهم السيئ»⁽²⁾. وهو يعنى أن ما قاسوا عليه غير مطابق للمقيس؛ فإن طلوع الشمس بعرفة سبب في السير للوقوف عليه في أثناء النهار؛ فيجوز الرفع، بخلاف: سرت حتى تطلع الشمس؛ فلا سببية بين السير وطلوع الشمس، فلا يتأتى فيه إلا النصب - كما مرّ -.

9- إذا دخل في الكلام ما يُفيد الشك؛ نحو: (أحسب)، أو (أرى)، أو (أظن) بعد (حتى) - فقلت: سار عبد الله حتى يدخل المدينة، أرى أو أظن أو أحسب؛ فإنه يجوز في الفعل بعد (حتى) النَّصْب والرفع، خلافاً لمن زعم أن الشك مبطل للرفع لإضعافه السببية.. والحق أنه لا يتقياها، فإن دخلت هذه العوارض قبل (حتى) فقلت: سرت أرى، أو أحسب، أو أظن حتى أدخل المدينة؛ لم يتصور الرفع، لأنك لم تثبت سيراً يكون سبباً في الدخول، وإنما ذلك فيما ترى أو تحسب أو تظن⁽³⁾.

10- إذا كان الفعل السببي منفياً وجب النصب عند عامة النحاة؛ كقولك: (ما قرأت حتى أفهم الدرس)، و (ما سرت حتى أدخل المدينة)⁽⁴⁾.

(1) انظر: سيبويه 3/ 23، الجنى الدانى؛ ص 556، وأوضح المسالك 4/ 177، وشرح التصريح 2/ 328، والهمع 2/ 9.

(2) شرح الجمل؛ لابن عصفور 2/ 167، وانظر: الهمع 2/ 9.

(3) انظر: شرح الجمل؛ لابن عصفور 2/ 166، والارتشاف 2/ 406.

(4) انظر: سيبويه 3/ 24، والمقتضب 2/ 41، وشرح الجمل؛ لابن عصفور 2/ 164 - 165، والارتشاف 2/ 404، والجنى الدانى؛ ص 556.

ونقل غير واحد من النحاة: أن أبا الحسن الأخفش يرى جواز الرفع في المضارع الواقع بعد (حتى) المسبوقة بالنفى⁽¹⁾.. وذكر بعضهم: أنها مسألة خلاف بينه وبين سيبويه⁽²⁾، وقال بعضهم: وغلط في ذلك، بأن الدخول في (حتى) إذا وقع؛ إنما يقع بالسير⁽³⁾.

ولكن ابن عصفور - وهو أسبق من نقل قول الأخفش - يقول: «وزعم الأخفش أن الرفع جائز، لا على أن يكون عدم السير سبباً للدخول - هذا ما لا يقوله أحد، وإنما يكون على نفى معنى السير والدخول، فيكون أبداً واجباً، فإذا قال قائل: قد سرت فدخلت، قلت: ما سرت فدخلت... فإذا قال: قد سرت فأنت داخل، قلت له: ما سرت فأنا داخل. وينبغي ألا يُعَدَّ هذا خلافاً بين الأخفش وسيبويه؛ لأن سيبويه - رحمه الله - إنما منع الرفع بتقدير: أن السير يكون عدمه سبباً للدخول، ولم يتكلم في هذا، فلذا أولى أن يلتزم لهما»⁽⁴⁾. فابن عصفور يرى أن المسألة ليست خلافة بين سيبويه والأخفش؛ فقد ذكر كل منهما شيئاً مختلفاً عن الآخر؛ فسيبويه يمنع الرفع عند نفى السبب (السير) مع إثبات المسبب و(الدخول)، والأخفش ينفيها معاً، فلا سير ولا دخول، فصار المنفى كالمثبت، فيجوز الرفع عند نفيها كما جاز عند إثباتها.

ومع ذلك كله؛ فإن ما قاله الأخفش نفسه في كتابه «معاني القرآن» مخالف لكافة ما نقل عنه، إلا أن يكون قد قال ما نقلوه عنه في غير هذا الكتاب...

يقول الأخفش ما نصّه: «وقد قرئت هذه الآية: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: 214]؛ يريد: حتى الرسول قائل.. جعل ما بعد (حتى) مبتدأ، وقد يكون ذلك نحو قولك: سرت

(1) انظر: شرح الجمل؛ لابن عصفور 2/ 404، والتسهيل؛ ص 234، وشرح التسهيل؛ لابن مالك 4/ 56، والارتشاف 2/ 404، والجنى الدانى؛ ص 557، والمغنى 1/ 113.

(2) انظر: الارتشاف 2/ 404.

(3) شرح التسهيل؛ لابن مالك 4/ 56.

(4) شرح الجمل؛ لابن عصفور 2/ 165. وهو ما نقله ابن مالك عن السيرافي [انظر: شرح التسهيل؛ لابن مالك 4/ 56].

حتى أدخلها؛ إذا أردت: سرت فإذا أنا داخلٌ فيها، وسرت أمس حتى أدخلها اليوم؛ أى حتى أمس أنا اليوم أدخلها فلا أمنع، وإذا كان غاية لسير نصيته.. وكذلك ما لم يجب مما لم يقع عليه (حتى) نحو: ﴿لَا أَبْرَحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا﴾ [الكهف: 60] ⁽¹⁾.

هذه عبارة الأَخفش؛ وهى - كما رأيت - صريحة فى وجوب نصب ما لم يجب؛ أى ما كان منفيًا، بدليل عطفه على قوله (وإذا كان غاية لسير نصيته)، ولا يكاد أحد فيها ما يُشير إلى جواز الرفع فيما لم يجب، إلا أن يكون له قول آخر فى المسألة. [ذكره فى غير «معانى القرآن» كما أسلفت].

11- زعم الكوفيون أنَّ الفعل غير السببى الواقع بعد (حتى) إمَّا حادثٌ فيجب نصبه؛ كقولك: سرت حتى تطلع الشمس، وإمَّا غير حادث فيجب فيه الرفع؛ كقولك: سرت حتى يعلم الله أنى كال.. جعلوا (حتى) فيه عاطفة دون أن تتحقق شروطها، والبصريون ينصبون الأول على معنى الغاية؛ أى إلى أن تطلع الشمس، وأما الثانى فيرفعونه ليس لما قال به الكوفيون؛ وإنما لتحقق السببية والحالية فيه... فالمولى عزَّ وجلَّ يعلم أنى كال فى الحال، لأنى كال فى الحال، وهذا الكلال مسبب عن السير، وهذه علة الرفع، ولا يجوز فيه النصب على الغاية؛ إذ لا يُقال: سرت إلى أن يعلم الله أنى كال؛ فالمتكلم كال الآن، والله يعلم أنه كال.. وكذا لا يجوز نصبه على أن تكون (حتى) للتعليل بمعنى (كى)؛ إذ لا يُقال: سرت كى يعلم الله أنى كال ⁽²⁾.

12- حكى يونس ⁽³⁾: أن بعض العرب ينصب بـ (حتى) فى كل شىء؛ أى فى كل أحوالها، وأنها لغة شاذة لا ينبغى الكلام عليها ⁽⁴⁾.

(1) معانى القرآن؛ للأخفش 1/ 127 - 128.

(2) انظر: شرح الجمل؛ لابن عصفور 2/ 168، والارتشاف 2/ 405.

(3) هو: أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبى بالولاء، أخذ عن: ابن أبى إسحاق وعيسى بن عمر، ولازم أبا عمرو بن العلاء، ورحل إلى البادية وسمع من العرب؛ فكان حُجَّة الأدياء والنحاة فى المشكلات، وكانت له أقيسة ومذاهب خاصة فى النحو، توفى سنة 182 هـ. انظر فى ترجمته: أخبار البصريين؛ للسيرافى، ص 33، ومعجم الأدياء 20/ 64، والشذرات 1/ 301، وغيرها.

(4) انظر: الارتشاف 2/ 404.

الفصل بين (حتى) والمضارع المنصوب بعدها:

الأصل أن تتصل (حتى) بالمضارع المنصوب بعدها - كما تقدّم -، ونُقل عن بعض النحاة جواز الفصل بينهما بما يلي:

1- (أن) المصدرية: أجاز الكوفيون إظهار (أن) بعد (حتى) على مذهبهم في ذلك؛ كأن تقول: سرت حتى أن أدخلها. وقد ردّ عليهم البصريون بإنكار ذلك⁽¹⁾.

2- الظرف: أجازوه الأخفش وابن السراج؛ فتقول: اقعد حتى يجتمع الناس⁽²⁾.

3- الجار والمجرور: ذكره أبو حيّان؛ نحو: اصبر حتى إليك يجتمع الناس⁽³⁾... والفعل بعدها جائز النصب والرفع⁽⁴⁾.

4- المفعول به: نقله أبو حيّان والسيوطي؛ نحو: اصبر حتى زيداً أضرب⁽⁵⁾.

5- الشرط الماضي: وأجازوه الأخفش وابن السراج؛ كقولك: أصبحك حتى إن قدر الله أنعلّم العلم⁽⁶⁾.

6- القسم: ذكره أبو حيّان والسيوطي؛ كقولك: اجلس حتى والله آتيك⁽⁷⁾.

هذا ما ذكره، وإن كنت أرى ضعف نصب الفعل بعد (حتى) في أكثرها، فإن كانوا قد منعوا الفصل بغير القسم بين (إذن) والمضارع بعدها بغير القسم⁽⁸⁾ - وهى عامل ظاهر - فأن

(1) انظر: الإنصاف - المسألة 80 - 2 / 579 - 584.

(2) انظر: الهمع 2 / 10.

(3) انظر: الهمع 2 / 10.

(4) انظر: الارتشاف 2 / 407.

(5) انظر: الارتشاف 2 / 407، والهمع 2 / 10.

(6) انظر: المرجعين السابقين.

(7) انظر: المرجعين السابقين.

(8) انظر: أوضح المسالك 4 / 168، وشرح التصريح 2 / 235، وشرح الأشموني 3 / 288 - 289.

يمنعوه مع العامل المضمرة؛ وهو (أن) المصدرية أولى - وقد منع ابن مالك الفصل بالظرف والشرط الماضي⁽¹⁾، وهو ما يُشعر بعدم قبوله الفصل بعامة وإن لم ينص عليه.

تعليق (حتى) عن العمل في الفعل بعدها :

ويُقصد به إبطال عمل (حتى) في نصب الفعل بعدها بإضمار (أن) المصدرية الناصبة؛ تقول: أصحبك حتى إن تُحسن إلىَّ أحسن إليك - نقله أبو حيان عن الأخفش، وذكر: أن ابن مالك وافقه فيه⁽²⁾.. وذكر السيوطي: أن التعليق فيه بسبب أن الشرط قد أخذ جوابه⁽³⁾.

(1) انظر: التسهيل؛ ص 23.

(2) انظر: الارتشاف 2/ 407، وانظر: التسهيل؛ لابن مالك، ص 231.

(3) انظر: الهمع 2/ 10.

(هـ) - (حتى) التي بمعنى الفاء :

ذكره المرادى؛ وعده قسماً خامساً من أقسام (حتى). وقد حدّه بأنه: ما جاءت فيه (حتى) وبعدها مضارع مرفوع؛ لكونه حالاً؛ كقولك: سرت حتى أدخل المدينة الآن، ومرض حتى لا يرجونه، وضرب أمس حتى لا يستطيع أن يتحرك اليوم، ورأى منى عامّاً أول شيئاً حتى لا أستطيع أن أكلمه العام بشيء.. أو مؤولاً بالحال؛ كقولك: كان سيرى أمس حتى أدخل المدينة؛ على أن الظرف خبر (كان)، أو جعل (كان) تامةً في مثل قولك: كان سيرى حتى أدخلها.. و (حتى) في مثل ذلك كله بمعنى الفاء؛ في إفادة معنى السببية، وما بعدها جملة مستأنفة، وعلامة ذلك: صحة حلول الفاء محل (حتى).. و (حتى) عندئذ حرف ابتداء لا حرف عطف؛ لأن (حتى) العاطفة لا تعطف الجُمْل عند الجمهور⁽¹⁾ - وهو ما ذكره ابن مالك؛ حيث يقول في «التسهيل»: «وإن كان الفعل حالاً أو مؤولاً به رُفع، وعلامة ذلك صلاحية جعل الفاء مكان (حتى)، وكون ما بعدها فضلة متسبباً عمّاً قبلها، ذا محل صالح للابتداء»⁽²⁾. وقد زاده توضيحاً في شرحه على التسهيل⁽³⁾.

انحصار أقسام (حتى) في ثلاثة :

وما ذكرناه مفصلاً من أقسام (حتى) الخمسة هو ما ذهب إليه المرادى في كتابه (الجنى الدانى)⁽⁴⁾، وإنما عرضناها على نهجه ليكون فيه عونٌ؛ على استقصاء المذاهب والأراء والأقوال والاختلافات الواردة في (حتى) ومناقشتها تفصيلاً، وإن كان ذلك لا يمنعنا من مراجعته في ذلك التقسيم.

والصحيح أن (حتى) تنحصر في ثلاثة أقسام فقط؛ هي: الجارة، والعاطفة، والابتدائية -،

(1) انظر: الجنى الدانى؛ ص 557.

(2) تسهيل الفوائد؛ لابن مالك 234.

(3) انظر: شرح التسهيل؛ لابن مالك 4 / 54 - 55.

(4) انظر: الجنى الدانى؛ للمرادى ص 542 - 558.

وهي الثابتة عند جمهور النحاة⁽¹⁾.

وأما (حتى) الناصبة للمضارع - كما يقول الكوفيون - أو التي ينصب بعدها المضارع بـ (أن) المصدرية المضمرة وجوباً - كما يقول البصريون ومعهم المتأخرون -؛ فهي - في حقيقة الأمر - (حتى) الجارّة، وإنما هي عندئذٍ تجر المصدر المؤول من (أن) المضمرة والمضارع بعدها⁽²⁾.

وهذه - عند الكوفيين - قِسْمٌ برأسه؛ فما دامت تنصب المضارع بنفسها فهي تخالف الجارّة، والعاطفة، والابتدائية في أحكامها - وقد سبق مناقشة مذهبهم هذا والرد عليه.

وأما (حتى) التي بمعنى الفاء؛ فالصحيح أنها (حتى) الابتدائية، فهي تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية ذات الفعل الماضي، أو ذات الفعل المضارع المرفوع لوقوع ما بعدها حالاً أو ما في تأويله، والجملة بعدها مستأنفة لا محلّ لها من الإعراب، وأنها بمعنى الفاء، ولا سبيل إلى جعلها قسماً برأسه لتطابق أحكامها مع (حتى) الابتدائية تماماً⁽³⁾.

* * * * *

(1) انظر منها: سيبويه 1/ 96-97، 3/ 16-23، 4/ 231، والمقتضب 2/ 37-42، وأصول ابن السراج 1/ 424، وجل الزّجاجي؛ ص 66-67، وشرحه؛ لابن هشام، ص 156، 273، والتبصرة؛ ت 1/ 419، والمفصل؛ ص 246-247، 283-284، والارتشاف 2/ 403، 426، 626.

(2) انظر: سيبويه 3/ 17، والمقتضب 2/ 37، وأصول ابن السراج 2/ 151، واللمع؛ ص 164، والتبصرة 1/ 419، والتسهيل؛ ص 234، وشرحه؛ لابن مالك 4/ 54-55، وشرح الجمل؛ لابن عصفور 2/ 164.

(3) انظر: سيبويه 3/ 17، والمقتضب 2/ 39-40، وأصول ابن السراج 1/ 424، واللمع؛ ص 162، والتبصرة 1/ 420، والارتشاف 2/ 400، وشرح التسهيل؛ لابن مالك 4/ 54-55.

